مؤسسة التمويل الدولية

بناء
مستقبل أفضل

التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية 2023

على الغلاف: من خلال الاستثمار في صندوق للنمو مخصص للشركات الناشئة الواعدة في مجال التكنولوجيا، تتيح مؤسسة التمويل الدولية فرص عمل وأملاً في مستقبل أفضل لأوكرانيا.

الصورة أدناه: يساعد استثمار لمؤسسة التمويل الدولية شركة إم-كوبا (M-Kopa)، التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية في أفريقيا، على التوسع في تقديم الخدمات المالية لسائقي التوصيل (الدليفري) والمستهلكين الآخرين ممن لا يملكون حسابات مصرفية أو يعانون من عدم كفاية الخدمات المصرفية في شرق أفريقيا، مما يتيح لهم شراء أصول إنتاجية، مثل الهواتف الذكية وأنظمة الطاقة الشمسية المنزلية.

المحتويات

2 رسالة من **مجلس المديرين التنفيذيين لمؤسسة التمويل الدولية**
4 رسالة من **أجاي بانغا**، رئيس مجموعة البنك الدولي
6 رسالة من **مختار ديوب**، المدير المنتدب لمؤسسة التمويل الدولية
9 فريق جهاز إدارة المؤسسة
10 أبرز ملامح التمويل وأثره في السنة المالية 2023

النتائج

12 موجز نتائج عمل مجموعة البنك الدولي 2023
14 استعراض أهم الأحداث التي شهدتها المؤسسة خلال عام 2023
18 أبرز ملامح العمل المناخي

تطبيق الإستراتيجية

20 بناء مستقبل أفضل
22 الابتكار
34 الشمول
40 القيادة الفكرية وبناء القدرات

الوظائف الأساسية

44 الارتقاء إلى مستوى المسؤولية
47 الاستدامة
50 المساءلة والرقابة
52 التنوع والإنصاف والشمول

للاطلاع على المزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للتقرير السنوي للمؤسسة: www.ifc.org/AnnualReport.

نبذة عن مؤسسة التمويل الدولية

مؤسسة التمويل الدولية، أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي، هي أكبر مؤسسة إنمائية عالمية يتركَّز عملها على القطاع الخاص في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ونحن نعمل في أكثر من 100 بلدٍ في أنحاء العالم، حيث نوظف رؤوس أموالنا، وقدراتنا على تعبئة الموارد من الغير، وخبراتنا، ونفوذنا لإتاحة فرص العمل ورفع مستويات معيشة السكان، وخاصة للفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً.

في السنة المالية 2023، ارتبطت مؤسسة التمويل الدولية بتقديم مستوى قياسي من التمويل بلغ 43.7 مليار دولار إلى شركات ومؤسسات مالية خاصة في البلدان النامية، مُعوِّلة على قوة القطاع الخاص في تحسين الأحوال المعيشية للسكان في ظل معاناة اقتصادات هذه البلدان من آثار الأزمات العالمية المتفاقمة. للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع: www.ifc.org.

مجلس المديرين التنفيذيين لمؤسسة التمويل الدولية

رسالة من مجلس المديرين التنفيذيين لمؤسسة التمويل الدولية

على مدار العام الماضي، عمل المديرون التنفيذيون لمجموعة البنك الدولي مع قيادات المجموعة بشأن الأزمات العالمية المستمرة والحاجة الملحة لاستئناف التقدم المُحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن المتوقع أن يعيش أكثر من 574 مليون شخص في فقر مدقع بحلول عام 2030، معظمهم في أفريقيا. وبوجه عام، يعيش نحو نصف سكان العالم – أي أكثر من 3 مليارات نسمة – على أقل من 6.85 دولارات للفرد في اليوم. وتُعد التداعيات التي خلفتها جائحة كورونا، والغزو الروسي لأوكرانيا، والظواهر المناخية بالغة الشدة من بين المسائل الرئيسية التي قاد المديرون التنفيذيون تدخلات مجموعة البنك بشأنها دعماً للبلدان، بما في ذلك التركيز على إتاحة الفرص للنساء والشباب. وفي الفترة من يوليو/تموز 2022 إلى يونيو/حزيران 2023، بلغ إجمالي المساندة التي قدمتها مجموعة البنك للبلدان النامية 122.9 مليار دولار، منها 38.6 مليار دولار من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، و34.2 مليار دولار من المؤسسة الدولية للتنمية، و43.7 مليار دولار (منها موارد تمت تعبئتها من الغير) من مؤسسة التمويل الدولية، وضمانات بقيمة 6.4 مليارات دولار من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

في الاجتماعات السنوية التي عُقدت في أكتوبر/تشرين الأول 2022، طلب أعضاء لجنة التنمية من مجموعة البنك مراجعة رؤيتها ورسالتها ونموذج عملها ونموذجها المالي لتعزيز قدرتها على التصدي للتحديات العالمية. واستجابةً لذلك، أعدت مجموعة البنك الدولي وثيقة "خارطة طريق التطوُّر" بهدف التصدي بصورة أفضل للتحديات الجسيمة التي تواجه العالم اليوم. وتتيح خارطة الطريق أساساً لجهاز إدارة مجموعة البنك ومجلس المديرين التنفيذيين لمناقشة أولويات تطوّر المجموعة والبدء في تنفيذ عملية الإصلاح الجماعي.

اكتسبت خارطة طريق التطوُّر، التي يقودها مجلسا المديرين التنفيذيين بالاشتراك مع جهاز الإدارة، زخماً هذا العام. وفي اجتماعات الربيع لعام 2023، أثنى المحافظون في لجنة التنمية على مجموعة البنك لتحديدها تدابير لزيادة القدرات المالية بنحو 50 مليار دولار على مدى السنوات العشر المقبلة، وناقشوا الأولويات لمواصلة تقوية المجموعة في المرحلة التالية من عملية خارطة طريق التطوُّر قبل انعقاد الاجتماعات السنوية في مراكش في أكتوبر/تشرين الأول 2023.

يأتي العمل المهم المتعلق بعملية التطوّر في وقت تواصل فيه مجموعة البنك الدولي استجابتها غير المسبوقة من حيث السرعة والنطاق والتأثير من أجل مساعدة البلدان على معالجة الأزمات الآخذة في التفاقم والتحديات الإنمائية التي تزداد صعوبة وتعقيداً. وفي أبريل/نيسان 2022، عرضت مجموعة البنك بإيجاز إطار الاستجابة للأزمات العالمية الذي يركز على التصدي لانعدام الأمن الغذائي، وحماية الناس والحفاظ على الوظائف، وتعزيز القدرة على الصمود، وتدعيم السياسات والمؤسسات والاستثمارات لإعادة البناء على نحو أفضل. وفي الفترة بين أبريل/نيسان 2022 ويونيو/حزيران 2023، قدمت مجموعة البنك مستوى غير مسبوق من التمويل لمواجهة الأزمات بلغت قيمته 171.6 مليار دولار، بما في ذلك 53.1 مليار دولار من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، و51.8 مليار دولار من المؤسسة الدولية للتنمية، و57.6 مليار دولار من مؤسسة التمويل الدولية، وضمانات بقيمة 9.1 مليارات دولار من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

وبالإضافة إلى تأثير الغزو الروسي لأوكرانيا على الأمن الغذائي العالمي، فقد أدى إلى تفاقم الاتجاهات الحالية في إمكانية الحصول على الطاقة، وحركة التجارة الدولية، والقطاعات الرئيسية الأخرى. وإدراكاً للعواقب المحتملة لهذا الغزو على المدى الطويل، وافق المجلس على عدة عمليات للمساعدة في استئناف تقديم خدمات الرعاية الصحية الأساسية والارتقاء بمستواها، وتوفير سبل الحماية المالية للشعب الأوكراني، وإصلاح مرافق البنية التحتية للطاقة في البلاد. وحتى الآن، عبأت مجموعة البنك الدولي أكثر من 37.5 مليار دولار من موارد التمويل الطارئ لصالح أوكرانيا، بما في ذلك قروض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير واعتمادات من المؤسسة الدولية للتنمية، وقروض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير بضمان من الشركاء، ومنح وهبات من البلدان والجهات المانحة، وتمويل قصير وطويل الأجل من مؤسسة التمويل الدولية، وضمانات من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

لا يزال العمل المناخي يمثل إحدى أهم الأولويات العالمية. ويرحب المديرون التنفيذيون بالجهود التي تبذلها مجموعة البنك باعتبارها أكبر جهة متعددة الأطراف في العالم لتقديم تمويل العمل المناخي للبلدان النامية من خلال تعبئة المزيد من التمويل من القطاعين العام والخاص. ويشعر المديرون التنفيذيون بالارتياح لمضي البنك الدولي على المسار الصحيح لمواءمة جميع عملياته الجديدة مع أهداف اتفاق باريس اعتباراً من 1 يوليو/تموز 2023، بالإضافة إلى عمله الذي يجمع بين الدراسات التشخيصية المنهجية، وتقديم المشورة بشأن السياسات، والتمويل، والآليات القابلة للتوسع لتعبئة التمويل. وبالنسبة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، ستتم مواءمة 85% من العمليات الجديدة بدءاً من 1 يوليو/تموز 2023 على أن تصل هذه النسبة إلى 100% بدءاً من 1 يوليو/تموز 2025.

شهد العالم هذا العام وقوع كوارث طبيعية مدمرة تسببت في خسائر مأساوية في الأرواح ودمار واسع النطاق. ويُعد الزلزالان اللذان ضربا تركيا من بين ما وقع مؤخراً من أحداث استجابت لها مجموعة البنك. ويواصل المديرون التنفيذيون الإقرار بالمصاعب التي تواجهها البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك ما يتعلق بالهجرة من تحديات وتعقيدات، على النحو المُبيّن في مطبوعة تقرير عن التنمية في العالم لهذا العام. ويشيد المديرون التنفيذيون بالجهود المتواصلة والمنسقة التي يبذلها البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار للتصدي بسرعة لأوضاع الهشاشة والكوارث، بسبل من بينها الاستفادة من نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية ومكونات الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة في العمليات. كما وافق المجلس مؤخراً على إنشاء صندوق لمواجهة الأزمات تابع للمؤسسة الدولية للتنمية، والذي سيعزز مساندة البنك الدولي لبلدان العالم الأشدّ فقراً في التصدي للتحديات الإنمائية الملحة، وخاصة الأمن الغذائي وتغيّر المناخ.

وبالإضافة إلى العديد من العمليات والأنشطة القُطرية التي ناقشها المجلس ووافق عليها هذا العام، زار المديرون التنفيذيون أيضاً عمليات البنك في العديد من البلدان المتعاملة معه. ففي فبراير/شباط ومايو/أيار 2023، زار أعضاء المجلس كلاً من بليز وغواتيمالا وبنما وجمهورية الكونغو وساو تومي وبرينسيبي. وخلال هذه البعثات، تواصل المديرون التنفيذيون مع الهيئات الحكومية الرئيسية ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني والأطراف المعنية من المانحين، واجتمعوا مع موظفي مجموعة البنك والسكان المستفيدين من هذه العمليات.

بينما تستعد قيادات مجموعة البنك الدولي ومجالس مديريها التنفيذيين للاجتماعات السنوية في مراكش في أكتوبر/تشرين الأول 2023، يمضي المديرون التنفيذيون وجهاز الإدارة قُدماً في تنفيذ خارطة طريق التطوّر. ويعرب المديرون التنفيذيون عن خالص امتنانهم لديفيد مالباس على قيادته القوية والثابتة لمجموعة البنك الدولي خلال فترة حافلة بالتحديات في تاريخها، حيث أدى التزامه برسالة مجموعة البنك الدولي وتحقيق التنوع والشمول، وقضايا شفافية الديون واستمرارية القدرة على تحمل أعبائها، ونواتج التنمية على المستوى القُطري إلى تقديم مجموعة البنك ارتباطات قياسية لعملية التنمية. ويرحب المجلس ترحيباً حاراً بخليفته، أجاي بانغا، بوصفه الرئيس الرابع عشر لمجموعة البنك الدولي.

وأخيراً، يتقدم المديرون التنفيذيون بخالص الشكر إلى جميع الموظفين على تفانيهم المستمر وعملهم الدؤوب في هذه الأوقات العصيبة. فبفضل ما يبذلونه من جهود، تواصل مجموعة البنك الدولي إحداث تغيير إيجابي في حياة الكثيرين ممن يستحقون أن يحيوا حياة كريمة.

صورة للمديرين التنفيذيين لمؤسسة التمويل الدولية

جلوساً (من اليسار إلى اليمين):
إريفالدو غوميز، البرازيل؛ **سيسيليا ناهون**، الأرجنتين؛ **أياندا دلودلو**، جنوب أفريقيا؛ **دومينيك فافر**، سويسرا؛ **جونهونغ تشانغ**، الصين - عميد المجلس المشارك؛ **كوين دافيدزي**، هولندا - عميد المجلس؛ **خالد باوزير**، المملكة العربية السعودية؛ **أدريانا كوغلر**، الولايات المتحدة؛ **ماتيو بوغاميلي**، إيطاليا؛ **إيرنستو أسيفيدو**، المكسيك؛ **تاكاشي مياهارا**، اليابان؛ **لين ليند**، النرويج.

وقوفاً (من اليسار إلى اليمين):
ويمبي سابوترا، إندونيسيا؛ **باراميسواران آير**، الهند؛ **منصور الشمالي**، الكويت؛ **مايكل كراكي**، ألمانيا؛ **كاثرين ريشيكو**، كندا؛ **رومان مارشافين**، الاتحاد الروسي؛ **فيلافان غنانيندران**، المملكة المتحدة؛ **إيل يونغ بارك**، كوريا؛ **هايريتين ديميركان**، تركيا (المدير التنفيذي بالبنك/مؤسسة التمويل الدولية، المدير المناوب بالوكالة الدولية لضمان الاستثمار)؛ **نافيد بلوش**، باكستان؛ **عبد السلام بيلو**، النيجر؛ **أرنو بويسيه**، فرنسا.

غائب عن الصورة: **فلوريبيرت نغاروكو**، بوروندي.

رسالة من أجاي بانغا

رئيس مجموعة البنك الدولي

باتت التحديات شديدة التشابك، المتمثِلة في الفقر والجوائح وتغيُّر المناخ والديون والصراعات وانعدام الأمن الغذائي وأوضاع الهشاشة، في سبيلها إلى تقويض عقود من التقدُّم الذي تحقق بشق الأنفس في مجال التنمية؛ والعالم يتطلع إلينا لتقديم حلول لذلك.

ومن حسن الطالع أن البنك الدولي قد تأسس كي يحمل عبء التصدي للتحديات الصعبة. ولإحداث الفارق بحق، سنحتاج إلى رغبة أكبر في تحمُّل المخاطر وتقديم تمويل هادف من القطاع الخاص والشعور بمدى إلحاح هذا الأمر.

وتحفِّزنا هذه الحاجة الملحة على صياغة قواعد جديدة من شأنها أن تعطي دفعة لجهود التنمية المُؤثِّرة وتؤدي إلى تحسين جودة حياة الناس في كل مكان. فالجوائح وتغيُّر المناخ لا يعبآن بالحدود المرسومة على أي خريطة. وإذا أخفقنا في العمل معاً للتصدي لهذه الأزمات، فسنخسر جميعاً. ويجب أن يكون نهجنا شاملاً للجميع بما في ذلك النساء والشباب وغيرهم ممن يتم إهمالهم في الغالب. ويجب أن يكون قادراً على الصمود في وجه الصدمات ومن بينها الكوارث المتعلقة بالمناخ والتنوُّع البيولوجي والجوائح وأوضاع الهشاشة. كما يجب أن يكون قادراً على الاستمرار من خلال النمو الاقتصادي، والتنمية البشرية، وإدارة المالية العامة والديون، والأمن الغذائي، وتوافر الهواء النقي والمياه النظيفة وإمدادات الطاقة ميسورة التكلفة.

ولمساعدة البلدان على تحقيق هذه الأهداف وتلبية احتياجاتها الإنمائية الأكثر إلحاحاً، فإننا نقدِّم حلولاً مبتكرة يمكن تنفيذها على نطاق واسع لتعظيم الأثر المتحقِّق. ومن خلال معارفنا وبحوثنا، نساعد البلدان على اتخاذ قرارات مدروسة ومُؤثِّرة. وتُعد شراكاتنا وقدرتنا على جمع مختلف الأطراف عنصرين محوريين في هذه الجهود، حيث تساعدان على زيادة توسيع نطاق انتشارنا أثناء عملنا على تحقيق رؤيتنا المشتركة.

وفي إطار خارطة طريق التطوُّر الخاصة بنا، نعمل على أن نصبح بنكاً أفضل. وسنصبح أكثر كفاءة وسنقوم بالمزيد من العمل في وقت أقل من خلال حفز المخرجات وليس المدخلات؛ وذلك بمواصلة التركيز على عدد الفتيات الملتحِقات بالمدارس، وعدد الوظائف الجديدة، وعدد أطنان انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي يتم تجنُّب إطلاقها، وحجم الأموال التي يتم تدبيرها من القطاع الخاص.

إننا نبذل قصارى جهودنا لتعزيز قدرتنا الإقراضية، وإيجاد سبل لتعبئة رأس المال تحت الطلب، وإنشاء آليات جديدة مثل رأس المال الهجين الذي يمكن أن يطلق موارد هائلة لتحقيق النتائج المبتغاة. ونرغب في توسيع نطاق التمويل الميسَّر وتطويره لمساعدة المزيد من البلدان منخفضة الدخل على تحقيق أهدافها الإنمائية، مع التفكير بشكل إبداعي خلاَّق في كيفية تشجيع التعاون عبر الحدود والتصدي للتحديات المشتركة.

وبينما نواجه حقبة جديدة في مجال التنمية، فإننا سنظل على التزامنا بخلق عالم خالٍ من الفقر على كوكب صالح للعيش به.

أجاي بانغا
رئيس مجموعة البنك الدولي
ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين

نقدِّم حلولاً مبتكرة يمكن تنفيذها على نطاق واسع لتعظيم الأثر المتحقِّق.

من خلال معارفنا وبحوثنا، نساعد البلدان على اتخاذ قرارات مدروسة ومُؤثِّرة.

الصورة: رئيس مجموعة البنك الدولي أجاي بانغا يزور مشروع الصوبات الزراعية التابع للمجلس المحلي لكيركفين في جامايكا، يونيو/حزيران 2023.

رسالة من مختار ديوب

المدير المنتدب لمؤسسة التمويل الدولية

حمل لنا هذا العام موجة متواصلة من التحديات مصحوبة بتباطؤ حاد في معدلات النمو العالمي، وتزايد معدلات الفقر المدقع، وتفاقم أزمة المناخ، بالإضافة إلى ظهور صراعات جديدة. ومع استمرار تفاقم هذه الأزمات المتداخلة، جاءت استجابة مؤسسة التمويل الدولية سريعة وواسعة النطاق. وما يكتسي أهمية أكبر أننا أدركنا أن أسلوب العمل المعتاد لن يجدي نفعاً، لذلك رفعنا سقف طموحنا لنكون على مستوى الحدث.

وفي السنة المالية 2023 حققنا إنجازاً كبيراً، حيث قدمت المؤسسة ارتباطات استثمار زاد إجماليها على 43 مليار دولار - وهو أكبر حجم في تاريخها. وحققنا أيضاً مستوى قياسياً في ارتباطات العمل المناخي التي تجاوزت 14 مليار دولار. كذلك تجاوزنا أهدافنا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وحققنا رقماً قياسياً آخر حيث عبأت المؤسسة أكثر من 15 مليار دولار من شركاء خارجيين.

وهذه الأرقام مثيرة للإعجاب، لكن ما تمثله في الحقيقة هو خلق فرص عمل، وحصول رائدات الأعمال على الخدمات المالية، وخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وغيرها الكثير. وتعكس إنجازاتنا لهذا العام أيضاً الكيفية التي نعيد بها تشكيل مؤسسة التمويل الدولية. فقد أجرينا العديدَ من التغييرات على كيفية عملنا للحد من البيروقراطية وتمكين الموظفين في المكاتب الميدانية من تحمل المزيد من المخاطر والاستجابة للاحتياجات الناشئة بشكل أسرع. فماذا كانت النتيجة؟ إجراءات تدخلية جريئة تغير مسار الأزمات وتحقق آثارها المنشودة.

وفي مختلف أنحاء العالم، نقوم بنشر مجموعتنا الكاملة من الأدوات اللازمة لتحقيق التوسع المنشود ومنها: وضع المعايير القياسية، وتطوير حلول مالية مبتكرة، واستخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص لإقامة البنى التحتية المستدامة، وتعبئة رأس المال. وتساند المؤسسة إبداعات رواد الأعمال الذين يشكلون العمود الفقري للاقتصادات في مختلف أنحاء العالم، حيث تقوم بمساعدة الشركات الصغيرة من الكاميرون إلى جمهورية قيرغيز في الحصول على التمويل. ونركز على الإمكانات الهائلة غير المستغلة لرائدات الأعمال في إطار جهودنا لمعالجة فجوة تمويل تزيد على 5 تريليونات دولار لمنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

ومن أجل ضمان حصول الفئات الأكثر احتياجاً على الغذاء، أطلقنا منصة عالمية للأمن الغذائي برأسمال قدره 6 مليارات دولار، وعملنا على استقرار أسواق المواد الغذائية المتقلبة وتوفير التمويل الذي تشتد الحاجة إليه للشركات على امتداد سلاسل توريد الغذاء.

وفي غمار التصدي للتحديات العالمية - من الأمن الغذائي إلى تغير المناخ - يجب علينا سد الفجوة القائمة أمام نفاذ مستثمري القطاع الخاص إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية من خلال التخفيف من مخاطر الاستثمارات الرائدة. وهذا ما دعانا لاستخدام مستوى قياسي من التمويل الميسر المختلط لدرء مخاطر الاستثمارات عالية التأثير، كما نواصل الكشف عن تسهيلات جديدة لتلبية الاحتياجات الناشئة في البلدان متوسطة الدخل. ولدى المؤسسة الآن أكثر من 30 أداة مختلفة لتعبئة الموارد، بما في ذلك منصة "كوكب واحد" التابعة للبرنامج الموجَّه لمحفظة الإقراض المشترك للبنية التحتية، وهي أول محفظة في العالم لقروض الأسواق الصاعدة تتسق مع اتفاق باريس.

تحثنا خارطة الطريق الخاصة بتطور البنك الدولي على بذل المزيد من الجهد للتصدي للتحديات العالمية المتشابكة. وفي هذا العام، واصلنا إعادة تنظيم عمل المؤسسة للمساعدة في إطلاق العنان لروح الابتكار وتقديم حلول أكثر استدامة للقطاع الخاص من شأنها الارتقاء بمستوى معيشة الناس. ومما يبعث في نفسي الحماس والسرور بشكل خاص فريقُ عملنا الذي يقف وراء المشروعات والمبادرات التي يوردها هذا التقرير. وفي ظل ما نملكه من مواهب وشغف وعزم، فإنني على ثقة من أنه بات في متناولنا إرساء حلقة حميدة أكثر فاعلية - حلقة تقضي على الفقر وتحمي كوكب الأرض وتحقق النمو الشامل للجميع.

مختار ديوب

المدير المنتدب

الصورة أعلاه: اعتمدت إلديس كارازييفا، التي تقطن في منطقة تشوي بجمهورية قيرغيز، على القروض الصغرى التي تقدمها شركة إيليت كابيتال لدعم مشروعها في تربية الدجاج. ويأتي قرض مؤسسة التمويل الدولية إلى شركة إيليت كابيتال في إطار برنامج قاعدة الهرم التابع لها الذي يساعد مقدِّمي الخدمات المالية على إتاحة التمويل لمساعدة منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة والمشروعات العاملة في القطاع غير الرسمي والأسر منخفضة الدخل.

نواصل العمل على إعادة تنظيم عمل المؤسسة للمساعدة في إطلاق روح الابتكار وتقديم حلول أكثر استدامة على مستوى القطاع الخاص من شأنها تحسين الأحوال المعيشية للسكان.

الصورة: نغو ثي شوين تحصد حبوب الفلفل في مزرعة بفييتنام، حيث تساعد شراكة لمؤسسة التمويل الدولية مع شركة ماكورميك وشركاه في بناء سلسلة معتمدة يمكن تتبعها ومطابقة للجودة وأكثر استدامة لتوريد الفلفل من خلال تنمية القدرات وتمكين المزارعات.

فريق جهاز إدارة مؤسسة التمويل الدولية

مختار ديوب
المدير المنتدب

يتولى فريق قيادة مؤسسة التمويل الدولية وضع إستراتيجيات عملها وسياساتها، ويشرف على الاستخدام الفعال لمواردها. وينصب تركيزنا الرئيسي على تعظيم الأثر الإنمائي وتلبية احتياجات الجهات المتعاملة معنا. ويمتلك فريق جهاز الإدارة خبرة تمتد لسنوات طويلة في مجالات التنمية إلى جانب مجموعة واسعة من الخبرات والتجارب والرؤى الثقافية التي يكمل بعضها بعضاً.

إيلينا بورجانسكايا
نائبة الرئيس لشؤون الدعم المؤسسي

هالة شيخ روحو
نائبة الرئيس لشؤون منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وتركيا وأفغانستان وباكستان

فيديريكو غاليزيا
نائب الرئيس لشؤون إدارة المخاطر والتمويل

جون غاندولفو
نائب الرئيس وأمين الخزانة

محمد جوليد
نائب الرئيس لشؤون الصناعات

سوزان م. لوند
نائبة الرئيس لشؤون الاقتصاد وتنمية القطاع الخاص

ألفونسو جارسيا مورا
نائب الرئيس لشؤون مكتب منطقتي أوروبا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

ماري-جان مويو
كبيرة الموظفين

راميت ناغبال
نائب الرئيس والمستشار القانوني العام

إيمانويل نيرينكندي
نائب الرئيس لشؤون الحلول المشتركة

سيرجيو بيمينتا
نائب الرئيس لشؤون منطقة أفريقيا

ريكاردو بوليتي
نائب الرئيس لشؤون منطقة آسيا والمحيط الهادئ

مؤسسة التمويل الدولية في السنة المالية 2023: الوصول إلى آفاق جديدة

43.7 مليار دولار

إجمالي ارتباطات عمليات الاستثمار

المناخ

14.4 مليار دولار

التمويل المناخي

التجارة وسلاسل الإمداد

12 مليار دولار

التمويل قصير الأجل

%68

تم الارتباط بتقديمها في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والاقتصادات الهشة والمتأثرة بالصراعات

أبرز ملامح الآثار المتوقعة لمشروعات مؤسسة التمويل الدولية في السنة المالية 2023

11.5 مليون طن

خفض في انبعاثات غازات الدفيئة
من مكافئ ثاني أكسيد الكربون كل عام

3.1-2.2 ملايين

وظيفة مباشرة وغير مباشرة
ومُستحدثة تم توفيرها[1]

2.2 مليون

عدد القروض غير المُسددة لدى منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة، حصلت النساء منها على 1.4 مليون

11.2 مليار دولار

حجم التمويل الإضافي للتجارة
الذي ساندته المؤسسة

496 ألف

مستفيد جديد من المزارعين

34.5 مليون

توصيلة إنترنت مباشرة جديدة باستخدام شبكات الهاتف الثابت/المحمول

1. تُحسب تقديرات التشغيل لكل مشروع على حدة باستخدام إطار تقدير الأثر الاقتصادي لمؤسسة التمويل الدولية. ويتألف هذا الإطار من نماذج قطاعية ومجموعة متنوعة من الافتراضات عبر مختلف البلدان والقطاعات. وفيما يتعلق بمؤسسات الوساطة المالية، فإن التقدير يشتمل على إعادة إقراض الأموال التي تقدمها مؤسسة التمويل الدولية فقط. وتنمو محافظ البنوك المتعاملة مع المؤسسة بوتيرة أسرع من التمويل المقدم من المؤسسة وحده، ويرجع ذلك في جانب منه إلى أن مساهمة المؤسسة تحفز تمويلات إضافية، وكذلك إلى أن معدل النمو متفق عليه مع المؤسسة بموجب العقد المبرم بينهما. ويمكن أن تمثل هذه الزيادة الإضافية، التي يصعب عزوها إلى أسباب محددة بدقة، خلق عدة ملايين من الوظائف.

موجز نتائج عمل مجموعة البنك الدولي 2023

ارتباطات الإقراض العالمية

في السنة المالية 2023، قدمت مجموعة البنك الدولي موارد تمويلية تمسّ الحاجة إليها؛ وأجرت دراسات تحليلية وبحوثاً؛ ودخلت في شراكة مع الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات الأخرى لمساندة عملية التنمية في البلدان والتصدي للتحديات العالمية.

128.3 مليار دولار

من القروض والمنح والاستثمارات في أسهم رأس المال والضمانات للبلدان الشريكة ومؤسسات القطاع الخاص.

يشمل الإجمالي عمليات متعددة المناطق وعمليات عالمية. وتعكس المجاميع الإقليمية ارتباطات مؤسسة التمويل الدولية التي أُعيد حسابها لتتناسب مع التصنيفات الإقليمية للبنك الدولي من خلال تجميع الارتباطات على مستوى البلدان داخل كل منطقة من مناطق عمل البنك الدولي.

شرق آسيا والمحيط الهادئ	أوروبا وآسيا الوسطى	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	جنوب آسيا	أفريقيا
13.0 مليار دولار	**36.2 مليار دولار**	**18.2 مليار دولار**	**6.8 مليارات دولار**	**15.4 مليار دولار**	**38.6 مليار دولار**

مؤسسات مجموعة البنك الدولي

مجموعة البنك الدولي هي أكبر مصدر للمعرفة والتمويل في العالم بالنسبة للبلدان النامية. وهي تتألف من خمس مؤسسات يجمعها التزام مشترك بالحد من الفقر، وزيادة الرخاء المشترك، وتشجيع النمو والتنمية المستدامين.

البنك الدولي للإنشاء والتعمير

يقرض حكومات البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية.

المؤسسة الدولية للتنمية

تقدم تمويلاً بشروط ميسرة للغاية لحكومات البلدان الأشدّ فقراً.

مؤسسة التمويل الدولية

تقدم قروضاً وضمانات ومساهمات في أسهم رأس المال وخدمات استشارية وخدمات لإعداد المشروعات، وتعبئ رؤوس أموال إضافية من مصادر أخرى لإحداث نمو في استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية.

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

تقدم تأميناً ضد المخاطر السياسية، وأدوات لتعزيز الائتمان للمستثمرين والمقرضين بغية تسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصادات الأسواق الصاعدة.

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار

يقدم تسهيلات دولية للتوفيق والوساطة والتحكيم في منازعات الاستثمار.

التمويل المقدم من مجموعة البنك الدولي إلى البلدان الشريكة

حسب السنوات المالية، ملايين الدولارات

	2023	2022	2021	2020	2019
مجموعة البنك الدولي					
الارتباطات[1]	128,341	104,370	98,830	83,547	68,105
المدفوعات[2]	91,391	67,041	60,596	54,367	49,395
البنك الدولي للإنشاء والتعمير					
الارتباطات[3]	38,572	33,072	30,523	27,976	23,191
المدفوعات	25,504	28,168	23,691	20,238	20,182
المؤسسة الدولية للتنمية					
الارتباطات[4, 3]	34,245	37,727	36,028	30,365	21,932
المدفوعات[4]	27,718	21,214	22,921	21,179	17,549
مؤسسة التمويل الدولية					
الارتباطات[5]	27,704	22,229	20,669	17,604	14,684
المدفوعات	18,689	13,198	11,438	10,518	9,074
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار					
إجمالي التغطيات الضمانية	6,446	4,935	5,199	3,961	5,548
حساب الصرف الذي ينفذه المستفيد					
الارتباطات	21,374	6,407	6,411	3,641	2,749
المدفوعات	19,480	4,461	2,546	2,433	2,590

1. يشتمل على ارتباطات من كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، وحسابات الصرف التي ينفذها المستفيدون، وإجمالي التغطيات الضمانية للوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وتشتمل الارتباطات المقدمة من حسابات الصرف التي ينفذها المستفيدون على جميع المنح التي ينفذونها.
2. يشتمل على مدفوعات كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، وحسابات الصرف التي ينفذها المستفيدون.
3. لا تشمل المبالغ عمليات الإنهاء والإلغاء الكاملة ذات الصلة بالارتباطات التي تمت الموافقة عليها في السنة المالية نفسها.
4. تستبعد ارتباطات الإقراض والمدفوعات أنشطة نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.
5. يتضمن ارتباطات طويلة الأجل لحساب المؤسسة الخاص وارتباطات التمويل قصيرة الأجل. ولا يتضمن ذلك الأموال التي تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين.

استعراض أهم الأحداث التي شهدتها مؤسسة التمويل الدولية خلال عام 2023

تسترشد عمليات مؤسسة التمويل الدولية بإستراتيجيتها "IFC 3.0" التي وافق عليها مجلس المديرين التنفيذيين، ومستجدات إستراتيجيتها وآفاق عملها المستقبلي للسنوات المالية 2023-2025.

أبرز ملامح الأداء المالي

بملايين الدولارات في السنوات المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران

	2023	2022	2021	2020	2019
صافي الدخل (الخسارة)	**672**	(464)	4,209	(1,672)	93
المنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية	**–**	–	213	–	–
الدخل (الخسارة) قبل احتساب المنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية	**672**	(464)	4,422	(1,672)	93
مجموع الأصول	**110,547**	99,010	105,264	95,800	99,257
الاستثمارات	**51,502**	44,093	44,991	41,138	43,462
النسب المالية الرئيسية					
نسبة السيولة الإجمالية	**%104**	%111	%114	%96	%104
نسبة الديون إلى أسهم رأس المال	**1.6**	1.6	2.1	2.2	2.2
رأس المال المتاح (بمليارات الدولارات)	**34.8**	32.5	30.7	28.2	27.8
رأس المال المطلوب (بمليارات الدولارات)	**21.1**	20.1	20.5	20.3	21.8
نسبة استخدام رأس المال[1]	**%60.7**	%62.0	%66.6	%72.1	%78.4
إجمالي الاحتياطي المُخصص لتغطية خسائر القروض إلى إجمالي محفظة المدفوعات	**%3.7**	%4.4	%4.9	%6.3	%4.7

1. اعتباراً من السنة المالية 2022، بدأت مؤسسة التمويل الدولية في استعمال نسبة استخدام رأس المال (CUR)، التي تعرف بأنها (رأس المال المطلوب مقسوما على رأس المال المتاح)، كمقياس لكفاية رأس المال بموجب إطار كفاية رأس المال المحدث للمؤسسة. وتحل نسبة استخدام رأس المال محل النسبة السابقة لرأس المال الإستراتيجي القابل للاستخدام (DSC)، ويُعبر عنهما كما يلي: (نسبة استخدام رأس المال = 90% - نسبة رأس المال الإستراتيجي القابل للاستخدام).

أبرز عمليات المؤسسة

بملايين الدولارات في السنوات المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران

	2023	2022	2021	2020	2019
ارتباطات الاستثمار[1]	**43,728**	33,592	31,803	28,616	25,520
ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل					
لحساب المؤسسة الخاص	**16,677**	12,569	12,474	11,135	8,920
عدد المشروعات	**325**	296	313	282	269
عدد البلدان	**78**	68	71	67	65
تعبئة الموارد من الغير[2]	**15,029**	10,596	10,831	10,826	10,206
القروض المشتركة	**5,492**	3,475	3,647	4,989	5,824
مبادرات المؤسسة وغيرها	**5,810**	3,311	3,693	3,370	2,857
صناديق شركة إدارة الأصول	**14**	248	244	50	388
تعبئة الموارد عبر الخدمات الاستشارية[3]	**3,712**	3,562	3,246	2,417	1,137
إجمالي ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل	**31,705**	23,166	23,305	21,961	19,126
ارتباطات الاستثمار قصيرة الأجل					
لحساب المؤسسة الخاص[4]	**11,027**	9,659	8,195	6,469	5,764
تعبئة الموارد من الغير	**996**	767	303	186	630
إجمالي ارتباطات الاستثمار قصيرة الأجل	**12,023**	10,426	8,498	6,655	6,394
مدفوعات الاستثمار					
لحساب المؤسسة الخاص	**18,689**	13,198	11,438	10,518	9,074
القروض المشتركة	**2,443**	2,589	1,309	2,231	2,510
إجمالي مدفوعات الاستثمار	**21,132**	15,787	12,747	12,749	11,584
إجمالي استثمارات المحفظة[5]					
عدد الشركات	**1,928**	1,848	1,822	1,880	1,930
لحساب المؤسسة الخاص	**70,069**	63,763	64,092	58,650	58,847
القروض المشتركة	**15,312**	15,235	15,658	16,161	15,787
مجموع استثمارات المحفظة	**85,381**	78,998	79,750	74,811	74,635
الخدمات الاستشارية					
نفقات برامج الخدمات الاستشارية	**260.2**	250.6	244.0	274.4	295.1
حصة البرنامج في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية[6]	**%54**	%51	%54	%57	%59

1. تشمل ارتباطات الاستثمار: ارتباطات استثمار طويلة الأجل وارتباطات استثمار قصيرة الأجل.
2. تُعرف "تعبئة الموارد الأساسية من الغير" بأنها- التمويل الذي تقدمه جهات أخرى خارج المؤسسة أو ترتيبات المشاركة في تحمل المخاطر التي تدخل فيها المؤسسة على أساس تجاري نتيجة للمشاركة النشطة والمباشرة لصالح إحدى الجهات المتعاملة معها. ويُستبعد مبلغ 1128 مليون دولار من تحويلات المخاطر غير الممولة المحسوبة تحت الحساب الخاص بالمؤسسة.
3. تشتمل تعبئة الموارد عبر الخدمات الاستشارية على التمويل الخاص الذي تمت تعبئته من الغير من أجل شراكات بين القطاعين العام والخاص نتيجة لدور المؤسسة كمستشار رئيسي للمعاملات. وهي تشمل أيضا خدمات التمويل المؤسسي للمشروعات التي قدمت فيها المؤسسة خدمات استشارية للمعاملات لمساعدة الجهات المتعاملة معها من القطاع الخاص على التوسع في أسواق جديدة، وتنويع عملياتها وإعادة هيكلتها، أو اجتذاب مستثمرين جدد في أسهم رأس المال.
4. يشمل التمويل قصير الأجل: برنامج تمويل التجارة العالمية وبرنامج تمويل موردي التجارة العالمية.
5. تُعرّف استثمارات المحفظة (portfolio exposure) بأنها مجموع (أ) ارتباطات الإقراض المتعلقة باستثمارات المؤسسة في الديون؛ (ب) القيمة السوقية العادلة لاستثمارات المؤسسة في أسهم رأس المال؛ (ج) إجمالي ارتباطات الاستثمار في أسهم رأس المال غير المدفوعة.
6. جميع الإشارات الواردة في هذا التقرير فيما يتعلق بنسب نفقات برامج الخدمات الاستشارية في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والمناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات تستبعد المشروعات العالمية.

ارتباطات طويلة الأجل في السنة المالية 2023

المبالغ بملايين الدولارات، لحساب المؤسسة الخاص في 30 يونيو/حزيران 2023

المجموع	16,677	%100
حسب الصناعات		
الأسواق المالية	8,602	%51.58
البنية التحتية	2,447	%14.67
الصناعات التحويلية	1,519	%9.11
الصناعات الزراعية والغابات	1,100	%6.60
صناديق الاستثمار	990	%5.94
السياحة وتجارة التجزئة والعقارات	765	%4.59
الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات	747	%4.48
الصحة والتعليم	505	%3.03
الموارد الطبيعية[1]	2	%0.01
حسب المناطق		
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	3,885	%23.29
أفريقيا	3,755	%22.52
شرق آسيا والمحيط الهادئ	2,439	%14.63
أوروبا	2,190	%13.13
جنوب آسيا	2,130	%12.77
آسيا الوسطى وتركيا	1,784	%10.70
الشرق الأوسط	413	%2.48
على الصعيد العالمي	81	%0.49
حسب المنتجات		
القروض[2]	14,135	%84.76
أسهم رأس المال[3]	1,761	%10.56
الضمانات	704	%4.22
منتجات إدارة المخاطر	76	%0.46

1. تشتمل على أنشطة المؤسسة في قطاعات النفط والغاز والتعدين.
2. يشمل منتجات من نوع القروض وأشباه القروض.
3. يشمل منتجات من نوع أسهم رأس المال وأشباه أسهم رأس المال.

إجمالي استثمارات المحفظة في السنة المالية 2023[4]

المبالغ بملايين الدولارات، لحساب المؤسسة الخاص في 30 يونيو/حزيران 2023

المجموع	70,069	%100
حسب الصناعات		
الأسواق المالية	26,986	%39
البنية التحتية	10,146	%14
صناديق الاستثمار	6,929	%10
الصناعات التحويلية	5,240	%7
السياحة وتجارة التجزئة والعقارات	4,210	%6
الصناعات الزراعية والغابات	4,075	%6
الصحة والتعليم	3,901	%6
الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات	3,778	%5
تمويل التجارة	3,544	%5
الموارد الطبيعية[1]	1,260	%2
حسب المناطق[5]		
أفريقيا	15,042	% 21
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	14,688	%21
شرق آسيا والمحيط الهادئ	12,910	%18
جنوب آسيا	9,005	%13
أوروبا	5,615	%8
آسيا الوسطى وتركيا	5,387	%8
على الصعيد العالمي	5,111	%7
الشرق الأوسط	2,312	%3
حسب المنتجات		
القروض[2]	49,713	%71
أسهم رأس المال[3]	14,760	%21
الضمانات	5,145	%7
منتجات إدارة المخاطر	451	%1

4. تُعرّف استثمارات المحفظة (portfolio exposure) بأنها مجموع (أ) ارتباطات الإقراض المتعلقة باستثمارات المؤسسة في الديون؛ (ب) القيمة السوقية العادلة لاستثمارات المؤسسة في أسهم رأس المال؛ (ج) إجمالي ارتباطات الاستثمار في أسهم رأس المال غير المدفوعة.
5. ماعدا حصص البلدان المنفردة من المشروعات الإقليمية والعالمية.

أكبر استثمارات قُطرية لمؤسسة التمويل الدولية[6]

في 30 يونيو/حزيران 2023 (استناداً إلى حساب المؤسسة)

الترتيب العالمي للبلدان	إجمالي استثمارات المحفظة[7] (ملايين الدولارات)	% من المحفظة على مستوى العالم
1 الهند	7,284	%10.40
2 البرازيل	5,600	%7.99
3 تركيا	4,650	%6.64
4 الصين	3,711	%5.30
5 جنوب أفريقيا	3,234	%4.62
6 كولومبيا	2,348	%3.35
7 فييتنام	2,187	%3.12
8 إندونيسيا	2,171	%3.10
9 نيجيريا	2,021	%2.88
10 رومانيا	1,729	%2.47

6. ماعدا حصص البلدان المنفردة من المشروعات الإقليمية والعالمية.

7. تُعرّف استثمارات المحفظة (portfolio exposure) بأنها مجموع (أ) ارتباطات الإقراض المتعلقة باستثمارات المؤسسة في الديون؛ (ب) القيمة السوقية العادلة لاستثمارات المؤسسة في أسهم رأس المال؛ (ج) إجمالي ارتباطات الاستثمار في أسهم رأس المال غير المدفوعة.

ارتباطات المؤسسة طويلة الأجل في السنة المالية 2023 حسب فئات التصنيف البيئي والاجتماعي

الفئة	الارتباطات (بملايين الدولارات)	عدد المشروعات الجديدة
A	1,154	9
B	5,683	106
C	142	29
الوساطة المالية[8]	6	0
الوساطة المالية-1	572	5
الوساطة المالية-2	7,122	126
الوساطة المالية -3	1,998	50
المجموع	**16,677**	**325**

8. تسري فئة الوساطة المالية على الارتباطات الجديدة الكبيرة الخاصة بالمشروعات التي كانت قائمة في السابق. للاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن تعريفات الفئات، يرجى زيارة الموقع: www.ifc.org/escategories.

نفقات برامج الخدمات الاستشارية في السنة المالية 2023

المبالغ بملايين الدولارات

المجموع	260.2	%100
حسب المناطق		
أفريقيا	98.5	%38
شرق آسيا والمحيط الهادئ	34.2	%13
على الصعيد العالمي	31.7	%12
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	26.7	%10
جنوب آسيا	22.6	%9
أوروبا	21.2	%8
الشرق الأوسط	13.1	%5
آسيا الوسطى وتركيا	12.3	%5
حسب مجالات العمل		
الخدمات الاستشارية في قطاعات المؤسسة	171.8	%66
مجموعة المؤسسات المالية	69.5	%27
الخدمات الاستشارية للمعاملات	42.8	%16
الصناعات التحويلية والصناعات الزراعية والخدمات	37.3	%14
البنية التحتية والموارد الطبيعية	17.1	%7
التكنولوجيات الإحلالية وصناديق الاستثمار	5.2	%2
العمل الاستشاري الإقليمي المتعلق بتهيئة الأسواق	54.7	%21
خدمات استشارية أخرى، بما في ذلك الممارسات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة	33.7	%13

أبرز ملامح العمل المناخي

لن تُكلل الجهود الرامية إلى مكافحة تغيُّر المناخ بالنجاح إلا بحدوث زيادات هائلة في تدفقات رأس المال الخاص إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي تمثل أكثر من 60% من الاحتياجات الاستثمارية العالمية للحد من الانبعاثات الكربونية.

في السنة المالية 2023، ارتبطت المؤسسة بتقديم مستوى قياسي من التمويل المناخي بلغ 14.4 مليار دولار، حيث قامت بتعبئة رأسمال إضافي قدره 6.8 مليارات دولار من الغير إلى جانب إتاحة استثمارات من مواردها الخاصة قدرها 7.6 مليارات دولار لمساعدة البلدان المتعاملة معها على التصدي لأزمة المناخ. ومثَّل ذلك نسبة قياسية بلغت 46% من إجمالي الاستثمارات طويلة الأجل لحساب المؤسسة الخاص. ويُؤدي عمل المؤسسة إلى تسريع وتيرة تحقيق تحوُّل شامل من خلال تحفيز النمو الأخضر ومساندة شركات القطاع الخاص للحد من الانبعاثات الكربونية وإدارة المخاطر، كما يدعم المجتمعات في التكيُّف مع ارتفاع درجة حرارة الكوكب. ونتيجةً لذلك، تساعد المؤسسة في تهيئة الأسواق وخلق الوظائف حتى تتمكن البلدان من مواصلة جهودها للحد من الفقر وتحسين مستويات المعيشة مع القيام في الوقت نفسه بزيادة القدرة على الصمود والتحوُّل إلى عالم منخفض الكربون.

الصورة: تقوم البرامج المجتمعية في حي فيلا داس براتاس في ساو باولو بتعليم الأطفال عن المناخ والمياه النظيفة. وتتوفر خدمات الصرف الصحي الأساسية الآن في أكثر من 7 آلاف منزل في المنطقة، وذلك بفضل تنظيف نهر بينهيروس.

وفي 1 يوليو/تموز 2023، باتت 85% من إجمالي الاستثمارات الجديدة متوافقةً مع أهداف اتفاق باريس، وهي نسبة مرشحة للارتفاع إلى 100% بحلول 1 يوليو/تموز 2025. ويعني ذلك أن المؤسسة ستراعي الآن اعتبارات التخفيف من آثار تغيُّر المناخ والتكيُّف معها في جميع قرارات الاستثمار. فعلى سبيل المثال، إذا كانت المؤسسة تموِّل منشأة تصنيع جديدة، فإن فِرَق عملنا ستعمل مع الجهة المتعاملة على تحديد الحلول منخفضة الكربون الممكنة والمجدية تجارياً. وستقوم المؤسسة أيضاً بتقييم التدابير التي يمكن اتخاذها للحد من المخاطر المناخية المحتملة والمتوقَّعة في ذلك الموقع من خلال، على سبيل المثال، تركيب أنظمة حماية لتصريف مياه الأمطار الغزيرة أو التخفيف من تأثير موجات الحر الشديد على الموظفين والمعدات.

وتحشد المؤسسة كل ما تملكه من أدوات لزيادة أثرها، بدءاً من منصات الاستثمار المشترك والخدمات الاستشارية للجهات المتعاملة معها وصولاً إلى التمويل المختلط والشراكات بين القطاعين العام والخاص. ويتجاوز دور المؤسسة أيضاً الاستثمارات التي تقوم بها؛ فهي تسهم في إعداد تقارير مجموعة البنك الدولي القُطرية عن المناخ والتنمية التي تشخِّص كيف يمكن أن تساعد الأهداف الإنمائية لكل بلد في خفض الانبعاثات الكربونية وزيادة القدرة على الصمود. كما تضطلع المؤسسة بدور مهم في وضع المعايير في مجموعة متنوعة من الأسواق. وفي السنة المالية 2023، أطلقت المؤسسة الدليل المرجعي لتمويل التنوُّع البيولوجي، وهو دليل عملي للمستثمرين المهتمين بالعمليات التجارية التي تعالج مشكلة فقدان الطبيعة والتنوُّع البيولوجي، وكذلك المبادئ التوجيهية للتمويل الأزرق لإطلاق العنان لإمكانات اقتصاد المحيطات.

الاقتصاد الأزرق

المشروع: شركة خدمات الصرف الصحي الأساسية في ولاية ساو باولو الحد من تصريف النفايات السائلة غير المعالَجة في نهر بينهيروس بالبرازيل.

التمويل المقدم من مؤسسة التمويل الدولية: 150 مليون دولار

66 ألف طن

من انبعاثات غاز الميثان يتم خفضها سنوياً بما يعادل 5.5 ملايين طن سنوياً من غازات الدفيئة على مدى إطار زمني مدته 20 عاماً

الحراجة المستدامة

المشروع: سوزانو إس إيه، البرازيل

أول مصنع لُباب لا يستخدم الوقود الأحفوري في البرازيل.

التمويل المقدم من المؤسسة والتمويل الذي تتم تعبئته من الغير: 1.5 مليار دولار

180 ميجاواط

من فائض الطاقة المتجددة الذي تتم تغذية الشبكة بها، وخلق 3 آلاف وظيفة

التنقل

المشروع: أسطول المركبات الخضراء لشركة إيه إل دي أوتوموتيف

تأجير المركبات الكهربائية والهجينة بتكلفة معقولة في سبعة بلدان حيث لا تزال سوق المركبات الكهربائية في مراحلها الأولى.

التمويل المقدم من مؤسسة التمويل الدولية: 400 مليون دولار

15 ألف

مركبة هجينة وكهربائية أُضيفت إلى سوق التأجير التمويلي

الإسكان الأخضر والبيئة العمرانية المبنية

البرنامج: التميُّز في التصميم من أجل زيادة مستوى الكفاءة "إيدج"

المساهمة بأكثر من 60 مليون متر مربع من المباني الخضراء المعتمدة في مختلف أنحاء العالم وتحقيق وفورات في انبعاثات غازات الدفيئة بواقع 1.3 مليون طن سنوياً.

15 مليون

متر مربع من المباني الخضراء المعتمدة في السنة المالية 2023

الحد من الانبعاثات في القطاعات الصناعية الرئيسية

المشروع: شركة سوكوسيم، السنغال

إنتاج الأسمنت منخفض الكربون.

التمويل المقدم من المؤسسة والتمويل الذي تتم تعبئته من الغير:

242 مليون يورو

300 ألف طن

من انبعاثات غازات الدفيئة يتم خفضها سنوياً بحلول عام 2030

ابتكار التكنولوجيا الجديدة

المشروع: بوسطن ميتال

التشغيل التجاري لعملية إنتاج الصلب الخالية من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون واستخراج المعادن عالية القيمة من نفايات التعدين.

استثمار مؤسسة التمويل الدولية في أسهم رأس المال: 20 مليون دولار

خالٍ من الانبعاثات

تكنولوجيا إنتاج الصلب الخالية من الانبعاثات الكربونية

أسواق رأس المال

المشروع: سيفروي بولسات إس.إيه.

أول سند لقطاع الشركات مرتبط بالاستدامة في بولندا لدعم تحوُّل الشركة إلى الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر.

التمويل المقدم من مؤسسة التمويل الدولية: ما يعادل 99 مليون دولار بالزلوتي البولندي

5.4 مليارات دولار

استثمرتها المؤسسة في سندات مستدامة مصنَّفة في السنة المالية 2023

التحوُّل في استخدام الطاقة

المشروع: آميا باور، مصر

مزرعة رياح ومجمّع للطاقة الشمسية سيوفِّران معاً إمدادات الكهرباء لمليون مصري بأقل الأسعار في أفريقيا (سنتان أمريكيان لكل كيلوواط/ساعة للطاقة الشمسية و3 سنتات أمريكية لكل كيلوواط/ساعة لطاقة الرياح).

التمويل المقدم من المؤسسة والتمويل الذي تتم تعبئته من الغير: 770 مليون دولار

1.7 مليون طن

من انبعاثات غازات الدفيئة يتم خفضها سنوياً

السندات الخضراء

المشروع: السند الأخضر من البنك الأردني الكويتي في أسواق رأس المال المُقترَض هو أول سند أخضر في الأردن.

التمويل المقدم من مؤسسة التمويل الدولية: 50 مليون دولار، من بينها استثمارات مشتركة في صورة تمويل مختلط

285

مؤسسة مالية في الأسواق الصاعدة في أكثر من 70 بلداً تولت المؤسسة تدريبها على السندات المستدامة المصنَّفة، مما أدى إلى إصدار سندات مصنَّفة بأكثر من 10 مليارات دولار.

بناء
مستقبل أفضل

مؤسسة التمويل الدولية، عضو مجموعة البنك الدولي، هي أكبر مؤسسة عالمية للتمويل الإنمائي تركِّز على تعبئة حلول القطاع الخاص من أجل القضاء على الفقر في العالم على كوكب صالح للعيش به. وفي وقت يشهد فيه العالم تحديات غير مسبوقة، تعمل المؤسسة على الارتقاء بما تقدمه من خدمات تعبئة رؤوس الأموال الخاصة واستثمارات وخدمات استشارية إلى مستويات جديدة، مع الاستفادة من إمكانات القطاع الخاص لتحقيق أثر ملموس يخدم السكان والأماكن الأشدّ احتياجاً إلى ذلك.

ويركِّز عمل المؤسسة على إيجاد الحلول المبتكرة والشاملة التي تزوِّد القادة بالمعارف والمهارات اللازمة للتصدي للتحديات الإنمائية. وتبرز الملخصات التالية بعض أعمال المؤسسة الأكثر تأثيراً في السنة المالية 2023.

الصورة: ماموناتا فيليغدا هي واحدة من أنجح رائدات الأعمال في بوركينا فاصو؛ فهي تمتلك مصنعاً مزدهراً لتعبئة الحبوب والمكسرات وضرب الأرز في واغادوغو. وبدعم من بنك كوريس إنترناشونال، وهو إحدى الجهات المتعاملة مع المؤسسة، استطاعت إقامة منشأة أعمال ناجحة وخلق فرص عمل لأكثر من 300 فرد وتمكين العديد من النساء في مختلف أنحاء البلاد من خلال توفير الأدوات الأولية اللازمة لمنشآت التجزئة الخاصة بهن. ويتضمن مشروعها الأخير استثماراً بقيمة 5 مليارات فرنك أفريقي لإقامة منشأة متطوِّرة لضرب وتعبئة الأرز، وذلك بهدف جعل بوركينا فاصو أحد منتجي الأرز الرائدين على المستوى الإقليمي.

الابتكار

مكَّننا تبسيط إجراءات العمل الداخلية لدينا هذا العام من إنجاز العمل بقدر أكبر من أي وقت مضى، وذلك من خلال التحرُّك بشكل أسرع والعمل بمرونة أكبر وتحمُّل المزيد من المخاطر.

وفي ظل الأوضاع العالمية الصعبة التي نشهدها اليوم، يتعيَّن على المؤسسة التحلي بعقلية منفتحة تجاه الأساليب الجديدة في ممارسة الأعمال. وتقوم المؤسسة بمساندة نماذج العمل المبتكرة التي تحفِّز النواتج الإنمائية التي ترغب الحكومات في تحقيقها لكنها تعجز عن ذلك بمواردها الخاصة.

ويعني فتح آفاق جديدة العمل مع متعاملين وشركاء جدد، والمشاركة مبكراً في العمليات، وتجريب أدوات ونُهُج جديدة، وأحياناً تخفيف حدة المخاطر من خلال التمويل المختلط؛ لكنها تشكل مخاطر يجب خوضها. فهي تتيح للمؤسسة إيجاد الفرص وسط التحديات بما يُثبت الجدوى الاقتصادية مراراً وتكراراً ليقتدي الآخرون بذلك.

الصورة: تُعد شركات التكنولوجيا في أوكرانيا من ركائز الاقتصاد، وهي أحد محاور التركيز الرئيسية لالتزام المؤسسة بالحفاظ على حركة الاقتصاد.

أوكرانيا:

الاستثمار في رواد الأعمال

إن الحفاظ على حركة الاقتصاد الأوكراني وسط الآثار الناجمة عن الغزو الروسي يتطلب بذل جهود دولية متضافِرة. ويجب أن تتجاوز هذه الجهود نطاق أخبار المساعدات العسكرية التي تتصدر وسائل الإعلام. ولا بد أن تواصل مؤسسات الأعمال تقديم السلع والخدمات، كما يحتاج الناس إلى كسب أقواتهم. وتساعد المؤسسة في دعم القطاع الخاص في أوكرانيا بطرق من بينها إجراء استثمار مُوجَّه لمساعدة قطاع التكنولوجيا القوي في البلاد على الاحتفاظ بزخمه والإبقاء على توظيف 285 ألف عامل متخصص.

وتلتزم مجموعة البنك الدولي التزاماً راسخاً بتمويل جهود الإغاثة والتعافي واسعة النطاق في أوكرانيا، وتقدِّم المساندة للقطاع العام من خلال الجمع بين مشروع البنك الدولي للإنفاق العام لتعزيز استمرارية القدرات الإدارية للمؤسسات والأجهزة الحكومية بالتنسيق بين الجهات المانحة المتعددة وبرنامج العمل لبناء القدرة الاقتصادية على الصمود التابع للمؤسسة. وتشمل حزمة المساندة التي تقدِّمها المؤسسة بقيمة ملياري دولار تمويل التجارة، والمساعدة في إعادة بناء قطاع الطاقة الحيوي، وتمويل الصناعات الزراعية ومنشآت الأعمال المملوكة لنساء، وغير ذلك.

وقد أبدت المؤسسة التزامها تجاه القطاع الخاص في أوكرانيا من خلال استثمارها البالغ قيمته 60 مليون دولار في صندوق هورايزون كابيتال الرابع للنمو. والمؤسسة هي أكبر مستثمر في هذا الصندوق الذي يدعم صناعة التكنولوجيا ويعمل على تسريع وتيرة نمو أسواق الاستثمار المباشر في أوكرانيا ومولدوفا. ووفقاً للينا كوسزارني، وهي الشريكة المؤسسة للصندوق والرئيسة التنفيذية له، فإنه يهدف إلى دعم رواد الأعمال أصحاب الرؤى "الذين يتحلون بالجرأة والمغامرة".

ويُعد القطاع الخاص في أوكرانيا العمود الفقري للاقتصاد هناك، حيث يوفِّر السلع والخدمات والوظائف. وقد أظهر قطاع التكنولوجيا بشكل خاص قدرةً ملحوظةً على الصمود خلال العام الماضي. فهو قطاع التصدير الوحيد في البلاد الذي حقق نمواً في عام 2022 في وقت شهد انكماش إجمالي الناتج المحلي الكلي بقرابة 30%. لكن استمرار حالة عدم الاستقرار يشكِّل عائقاً رئيسياً أمام تحقيق النمو في أوكرانيا، مما يجعل استمرار الحصول على رأس المال اللازم للنمو مطلباً ضرورياً للشركات الرائدة. وساعد استثمار المؤسسة في صندوق هورايزون كابيتال على تجاوز هدفه المحدَّد، وهو 250 مليون دولار، في بيئة عالية المخاطر حيث تمت تعبئة ما يقرب من 80 مليون دولار من مؤسسات أخرى للتمويل الإنمائي.

كيتيفان

ليبارتلياني

مسؤولة الاستثمار،
مؤسسة التمويل الدولية، باريس

"ربما كانت هذه هي اللحظة التي استوعبت فيها بالكامل رسالة المؤسسة وأسباب تواجدنا، وكذلك القوة التي تتمتع بها مجموعة البنك الدولي لكي تحدث تغييراً جذرياً".

رأست كيتيفان ليبارتلياني فريق استثمار المؤسسة في صندوق هورايزون كابيتال الرابع للنمو الخاص بأوكرانيا. ومن خلال عملها الدؤوب في الأشهر التي أعقبت الغزو الروسي لأوكرانيا، نظَّمت مجموعةً تضم مؤسسات أخرى للتمويل الإنمائي للمشاركة جنباً إلى جنب مع المؤسسة وكان ذلك في توقيت مناسب تماماً لإجراء إقفال أولي في لندن في سبتمبر/أيلول 2022.

حضر الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي الحفل عبر اتصال بالفيديو، حيث أعرب عن تقديره لجميع جهود مجموعة المستثمرين. وحضر أيضاً فعالية للمتابعة في كييف في أبريل/نيسان 2023، حيث أعلن صندوق هورايزون كابيتال الذي تسانده المؤسسة أنه استطاع تعبئة أموال تزيد عما كان متوقعاً لاستثمارها في شركات التكنولوجيا الأوكرانية التي تحقق نمواً، وذلك لدعم فرص العمل في هذا الوقت الحرج.

جامايكا:

قوة الشراكات بين القطاعين العام والخاص

بعد حالة ركود عميق أعقبت جائحة كورونا، يشهد اقتصاد جامايكا انتعاشاً في الوقت الحالي. ويتبنى قادة هذه الدولة الجزرية رؤيةً لتحفيز النمو في المستقبل من خلال توفير البنية التحتية الحيوية مثل الطرق وخدمات الإنترنت المنتظمة والمتاحة بأسعار معقولة، وهم يلجأون إلى المؤسسة لمساعدتهم في تحقيق طموحهم باجتذاب استثمارات خاصة جديدة في البنية التحتية بقيمة 1.5 مليار دولار من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

تمثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص أداة ثبتت جدواها في تعزيز الموارد العامة المحدودة من خلال ضخ كميات كبيرة وجديدة من رأس المال والخبرات والابتكارات من القطاع الخاص. وتتمتع المؤسسة بوضع جيد يؤهلها لتقديم الإرشاد والتوجيه؛ حيث قامت بتقديم المشورة بشأن ما يزيد على 160 مشروعاً للشراكة بين القطاعين العام والخاص على مستوى العالم وإقفالها منذ عام 2014.

ويضم الساحل الشمالي في جامايكا عدداً من الشواطئ البكر التي يقصدها رواد السفر حول العالم، لكن التكدُّس المروري تفاقمت حدته حتى أن السائحين وشاحنات التوصيل التجارية والمقيمين كثيراً ما يعلقون وسط الزحام. والمؤسسة هي الآن المستشار الرئيسي للحكومة في تنظيم مناقصة تنافسية لاجتذاب مُشغِّل من القطاع الخاص سيقوم بتمويل وتوسيع وتشغيل ثلاثة قطاعات مهمة من الطرق على الساحل الشمالي للجزيرة.

تقول ميشيل أوتي، رئيسة الخدمات الاستشارية لمعاملات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في منطقة الكاريبي بمؤسسة التمويل الدولية، "نحن ننظر إلى قطاع واحد من الطريق الذي من المفترض، على سبيل المثال، ألا يستغرق السفر أو الانتقال عليه سوى 20 دقيقة، لكن خلال ساعات الذروة يمكن أن تصل مدة السير إلى ساعتين. ولننظر في مدى صعوبة ذلك بالنسبة لأنشطة الأعمال وللزوار ولأنشطة الحياة اليومية على امتداد هذا الممر الشمالي".

وسيساعد المشروع الذي يتكلف قرابة 600 مليون دولار في تقليل وقت السفر والتنقل، وتحسين السلامة، ودعم قطاع السياحة، وإتاحة الوصول إلى مناطق جديدة لتنميتها.

وبالمثل، من الضروري تحديث وتطوير الطرق السريعة الرقمية في جامايكا. وتخطط الحكومة لإنشاء شبكة وطنية للنطاق العريض من أجل تحسين انتظام الإنترنت وخفض التكاليف، حيث يمثل سعر الاشتراك الشهري في الإنترنت حالياً أكثر من 10% من نصيب الفرد الشهري من إجمالي الناتج المحلي في جامايكا. وبالنسبة لهذا المشروع أيضاً، فقد كلفت الحكومة المؤسسة بتقديم المشورة بشأن اجتذاب مستثمرين من القطاع الخاص.

وتضيف أوتي "إن العمل الذي نقوم به له تأثير يمكن أن يغيِّر شكل الاقتصاد في جامايكا؛ فشبكات الطرق تُعد مهمة للمواطنين العاديين ولقطاع السياحة. ومن شأن شبكة النطاق العريض الوطنية أن تدعم مبادرات الحكومة للتحوُّل الرقمي. وقد حان الوقت لمساعدة جامايكا على جذب المزيد من الاستثمارات الخاصة لجعل هذه المشروعات حقيقة واقعة".

صاحب المعالي

نايغل

كلارك، حاصل على الدكتوراه وعضو بالبرلمان

وزير المالية والخدمة العامة
في جامايكا

"بوصفها مستشاراً للمعاملات يركز على التنمية، تتمتع المؤسسة، وهي ذراع البنك الدولي للتعامل مع القطاع الخاص، بخبرات عالمية لا مثيل لها. وتُعد الفرص سانحة للدخول معها في شراكة لطرح مشروعات للطرق السريعة، والنطاق العريض، والرعاية الصحية، والمياه، والصرف الصحي، وغيرها من مشروعات البنية التحتية في السوق".

تمويل التجارة:

تخفيف المخاطر وتعظيم التمويل

تعاني الاقتصادات عندما تتعثر التجارة. لكن من خلال الابتكارات المالية، تعمل المؤسسة على تسيير عجلة التجارة في الأسواق الصاعدة لتحفيز النمو الاقتصادي.

وتُعد اتفاقية الضمان المهمة التي أبرمتها المؤسسة بقيمة 50 مليون دولار مع بي إن بي باريبا، وهو أكبر بنك في فرنسا، مثالاً على هذا النهج. فمن خلال دعم بقيمة مليار دولار في محفظة تمويل التجارة لبي إن بي باريبا، وفَّرت المؤسسة احتياطياً وقائياً من المخاطر بالغ الأهمية حتى يتمكَّن البنك من زيادة قروضه بسرعة للمستوردين والمُصدِّرين في مختلف مناطق العالم النامية.

وتمويل التجارة هو الذي يسيِّر آلية التجارة الدولية من خلال تخفيف مخاطر الدفع المتأصلة في المعاملات عبر الحدود. لكن أجواء عدم اليقين أعاقت تدفقات تمويل التجارة، مما أدى إلى إعاقة النمو في الاقتصادات الصاعدة.

ولهذا، استفادت المؤسسة من تصنيفها الائتماني من الفئة الممتازة (AAA) في تقديم ضمانات ضد مخاطر تمويل التجارة لبي إن بي باريبا لإتاحة رأسمال لعمليات الإقراض الجديدة. ويقدِّم هذا الهيكل لمعاملات تحويل المخاطر المركَّبة، المُستخدَم على نطاق واسع في الأسواق المتقدمة، أداة تمويلية حيوية للاقتصادات ذات القدرة المحدودة على الحصول على الائتمان قصير الأجل. وبفضل تغطية المخاطر من جانب المؤسسة، يستطيع بي إن بي باريبا الآن تقديم تمويلات بالمليارات لعمليات التجارة الجديدة سنوياً، مما يمكِّن مؤسسات الأعمال من الازدهار، ويحفِّز تكوين التأثيرات المضاعفة في مختلف الأسواق.

وبهذه الطريقة، يؤدي تمويل التجارة دوراً محورياً في دوران عجلة التجارة العالمية. ومن خلال الابتكار لتوسيع نطاق تمويل التجارة عبر شراكات كتلك الشراكة مع بي إن بي باريبا، تساند المؤسسة تحقيق الازدهار في شتى أنحاء العالم. وتساعد اتفاقية الضمان لدى المؤسسة في إتاحة رأس المال اللازم لتسهيل تدفقات التجارة، مما يحافظ على استمرار عمل الاقتصادات الصاعدة خلال الأجواء التي يسودها عدم اليقين.

الصورة: يعمل أكثر من 3 ملايين امرأة في قطاع الملابس ببنغلاديش. وتساعد الشراكة بين المؤسسة وشركة ليفي شتراوس وشركاه المصانع على تحديد وتنفيذ خيارات إنتاج أنظف وأكثر كفاءة في استخدام الموارد.

تحفيز اعتماد

المركبات الكهربائية في الهند

مع اعتبار قطاع النقل المساهِم الأسرع نمواً في تغيُّر المناخ، لم يَعُد السؤال الآن عما إذا كان ينبغي اعتماد المركبات الكهربائية على نطاق واسع، بل عن مدى سرعة القيام بذلك. وفي الهند، تستثمر المؤسسة في إحدى الشركات الرائدة في تصنيع المركبات الكهربائية والتي تساعد في دفع تحوُّل قطاع النقل المحلي عن استخدام أنواع الوقود الأحفوري.

وستساعد حصة المؤسسة بالروبية الهندية، بما يعادل 73 مليون دولار، في ماهيندرا لاست مايل موبيليتي ليمتد - وهي شركة تابعة لماهيندرا آند ماهيندرا- على أن تزيد إنتاجها من المركبات الكهربائية ثلاثية العجلات والشاحنات الكهربائية الصغيرة مع تمكينها كذلك من تطوير منتجات جديدة وتصنيعها. ولا تؤدي المركبات الكهربائية إلى أية اهتزازات أو ضوضاء أثناء سيرها، كما أنها تُعد خياراً أيسر تكلفةً بالنسبة لرواد الأعمال الصغرى في الهند. وسيوِّلد هذا النشاط المزيد من فرص العمل للنساء، ما يؤدي إلى تعزيز المساواة والشمول مع النهوض بأجندة الهند الخاصة بالعمل المناخي.

ومن خلال مساندة هذه الشركة التي تُعد أحد اللاعبين الرائدين في السوق، تأمل المؤسسة في تشجيع كبار مصنِّعي السيارات الآخرين على أن يحذوا الحذو ذاته. ويهدف ذلك إلى الدفع نحو اعتماد المركبات الكهربائية في مختلف أنحاء الهند التي تُعد أكبر سوق للمركبات ثلاثية العجلات في العالم ، ومساعدة الحكومة الهندية على تحقيق هدفها المتصل بالمناخ.

الصور: تقود ديفكانيا باندي مركبتها الكهربائية من نوع ماهيندرا في مدينة إندور بولاية مادهيا براديش.

إستراتيجية المؤسسة:
التوسُّع في استخدام المركبات الكهربائية

تُعد كهربة قطاع النقل ضرورية للتحوُّل إلى اقتصاد منخفض الكربون. وتحقق المركبات الكهربائية منافع كثيرة في البلدان النامية تتمثل في خفض الانبعاثات، وتحسّن خدمات النقل نتيجة لربط الأماكن النائية، وتقليص الاعتماد على واردات الوقود، وتحسين جودة الهواء. لكن رغم هذه المزايا، فإنه يندر نسبياً وجود هذه المركبات في البلدان النامية.

وقد استثمرت المؤسسة حتى الآن ما يقرب من 3 مليارات دولار في سلسلة القيمة للنقل بالمركبات الكهربائية، مما ساعد في توسيع نطاق هذه الصناعة وزيادة تأثيرها من خلال العمل عبر كامل سلسلة القيمة لهذا القطاع في جميع مناطق العالم، مع التركيز على فرص الاستثمار الكبيرة والقابلة للتكرار عالمياً. وتشمل النواحي التي تركِّز عليها المؤسسة:

السياسات واللوائح التنظيمية: تشجيع زيادة مشاركة القطاع الخاص

الاستثمارات:
تمويل النمو عبر سلسلة القيمة

- التعدين
- المواد والمكونات
- أجهزة الشحن والبنية التحتية اللازمة لعمليات التبديل
- الحافلات الكهربائية
- الأساطيل التجارية
- التنقل الشخصي
- تمويل الأصول وتأجيرها
- خدمات التكنولوجيا
- إعادة الاستخدام وإعادة التدوير

أوزبكستان:

تحفيز الإصلاحات

تؤدي الانقطاعات المتكررة للكهرباء، في مختلف بلدان آسيا الوسطى، إلى إغراق الملايين في الظلام وخلق حالة من الاضطراب. لكن في أوزبكستان، بدأ يلوح شعاع أمل في الأفق يرسم مستقبلاً جديداً للطاقة، ليس لهذا البلد فحسب بل للمنطقة بأسرها.

فبنقرة زر واحدة، أضاءت أوزبكستان محطتها الأولى للطاقة الشمسية "نور نافوي". وحالياً يقوم بحر الألواح المتلألئ هذا، الذي تم بناؤه من خلال شراكة هي الأولى من نوعها بين القطاعين العام والخاص، بإمداد 31 ألف منزل بطاقة ميسورة التكلفة ومستدامة.

قال بهروم عمربيكوف من وزارة الطاقة الأوزبكية "عندما بدأنا مشروع الطاقة الشمسية، كنا نعتبره مشروعاً تجريبياً". واليوم، أصبحت نور نافوي رمزاً للتحوُّل في مجال الطاقة في أوزبكستان ونموذجاً للمنطقة.

ومن خلال إجراء مناقصة تنافسية مبتكرة، استعانت أوزبكستان بشركة "مصدر للطاقة النظيفة" في أبوظبي لإنشاء محطة نور نافوي. وقدِّمت المؤسسة المشورة بشأن هذا الاتفاق التاريخي، ثم ساعدت في تمويل المشروع إلى جانب البرنامج المشترك بين كندا والمؤسسة للتمويل المناخي المختلط.

وقد شجَّع نجاح نور نافوي أوزبكستان على مضاعفة جهودها في مجال الطاقة المتجددة بهدف مضاعفة نسبتها من الطاقة النظيفة بحلول عام 2025. واستطاعت بالفعل اجتذاب استثمارات بقيمة 580 مليون دولار، من بينها استثمارات من المؤسسة، لتنفيذ أكبر مشروع لطاقة الرياح في المنطقة. وستقوم مزرعة رياح زرافشان الضخمة، التي تبلغ قدرتها 500 ميجاواط، بإمداد 500 ألف منزل بالكهرباء سنوياً ومنع إطلاق ما يزيد على مليون طن من انبعاثات غازات الدفيئة سنوياً.

ترسم أوزبكستان مساراً جديداً لمنطقة آسيا الوسطى، وهو مسار ينطلق من خبرات واستثمارات القطاع الخاص في مجال الطاقة المتجددة. ومع كل لوح شمسي جديد وتوربين جديد لطاقة الرياح، توفِّر أوزبكستان للمنطقة الإنارة والكهرباء اللتين تشتد الحاجة إليهما.

الصورة: حقل محطة نور نافوي للطاقة الشمسية في أوزبكستان.

بكزات

أويشينوف

مسؤول الاستثمار،
مؤسسة التمويل الدولية، ألماتي

"لم تكن هذه المهمة سهلة. ولكن هذا ما نحن هنا من أجله: تنفيذ مشروعات مهمة كهذا المشروع لكي تصبح قصص نجاح للبلدان".

قضى بكزات أويشينوف أكثر من 18 شهراً في ترتيب تمويل المؤسسة لأول مشروع لطاقة الرياح في أوزبكستان، وهو محطة كهرباء زرافشان بتكلفة 580 مليون دولار والتي من المقرر تشغيلها في عام 2025 بما يؤدي إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة بأكثر من مليون طن سنوياً. وقد واجه في طريقه نجاحات وعثرات عديدة لأنه كان يدير العلاقات مع أطراف متنوعة من أصحاب المصلحة: الجهة الراعية والحكومة وستة مقرضين مختلفين. وكانت للإجراءات الوقائية البيئية أهمية خاصة، ومن بينها استخدام التكنولوجيا المتقدمة لضمان سلامة الطيور وحمايتها من توربينات الرياح.

وقد آتى هذا العمل الصعب ثماره في النهاية، حيث حظي مشروع زرافشان بالإشادة والتكريم من جانب ثلاث مطبوعات رائدة في هذا المجال وهي: جائزة أفضل اتفاق لهذا العام في آسيا الوسطى من *Project Finance International*، وجائزة أفضل اتفاق لمصادر الطاقة المتجددة لهذا العام في آسيا والمحيط الهادئ من *IJGlobal*، وجائزة أفضل اتفاق لهذا العام في آسيا الوسطى من *The Asset Triple A*.

تكنولوجيا متطورة

لمساعدة صغار المزارعين في السنغال على تغيير الأوضاع السائدة

الصورة: من خلال شركة agCelerant، يستفيد صغار المزارعين هؤلاء في السنغال من استثمار المؤسسة في إنتاج الأرز.

في مختلف بلدان أفريقيا، لا يستطيع صغار المزارعين، ولا سيما النساء، الحصول على المستلزمات الزراعية الجيدة ومن بينها البذور عالية الغلة والأسمدة. فهم محرومون من الاستفادة من الأشكال التقليدية للخدمات المصرفية ويعانون من قلة فرص الحصول على التمويل من المصادر الرسمية. وفي السنغال حيث يسهم قطاع الزراعة بنسبة 15% من إجمالي الناتج المحلي الكلي ويعمل به 77% من القوى العاملة، لا تمثل القروض المقدَّمة للمزارعين ومجموعات المزارعين سوى 1.2% من قروض القطاع المصرفي. وتتردد المؤسسات المالية، التي تشعر بالقلق من المخاطر المرتفعة المتصوَّرة، في إقراض المزارعين مما يشكِّل تحدياً بالغاً يقوِّض قدرتهم على إطعام الأعداد المتزايدة من السكان.

ويساعد برنامج مُسرِّع أعمال الزراعة في أفريقيا التابع للمؤسسة في معالجة تلك العقبات، وهو برنامج يهدف إلى إثبات الجدوى المالية لتمويل صغار المزارعين من خلال الجمع بين استخدام التكنولوجيا والتأمين ومتابعة الوكلاء وخدمات الإرشاد الزراعي الحقلية. وبدعم من نافذة القطاع الخاص في البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي، دخلت المؤسسة في شراكة مع agCelerant وبنك أفريقيا في إطار مشروع تجريبي لبرنامج مُسرِّع أعمال الزراعة في أفريقيا من أجل مساعدة صغار المزارعين ومنشآت الأعمال الصغيرة في سلسلة القيمة لإنتاج الأرز بالسنغال على الحصول على التمويل بسهولة أكبر لتنمية أعمالهم. ويدعم برنامج تسهيلات المشاركة في تحمُّل المخاطر القروض التي يقدِّمها بنك أفريقيا-السنغال لآلاف من صغار مزارعي الأرز ومنشآت الأعمال الصغيرة المنتجِة له، مما يساعدهم على الحصول على التأمين والمستلزمات والمعدات.

ويستفيد بنك أفريقيا من دعم agCelerant، وهي شركة للتكنولوجيا الزراعية تقدِّم حلولاً تعتمد على البيانات وتدريباً لضمان حصول المزارعين على الدعم المالي والفني الذي يحتاجون إليه لزيادة إنتاجيتهم. وباستخدام صور الأقمار الصناعية وغيرها من التكنولوجيات، تراقب هذه الشركة عمليات تسليم المستلزمات مثل الأسمدة والكيماويات الزراعية والتغطية التأمينية والخدمات الزراعية.

ويمثل تحسين الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على الواردات، لا سيما الأرز، إحدى الأولويات الإستراتيجية الرئيسية بالنسبة لحكومة السنغال. ويتم استيراد الأرز، وهو من السلع الحيوية، بنسبة كبيرة؛ ورغم توافر الظروف المواتية لزراعته، فإن البلاد تنتج أقل من 40% من احتياجاتها الاستهلاكية من الأرز.

ويأتي هذا المشروع في إطار المنصة العالمية للأمن الغذائي التابعة للمؤسسة، وهي برنامج تمويلي تبلغ موارده 6 مليارات دولار مصمم لدعم المجتمعات المحلية الأكثر احتياجاً وتعزيز تدفق السلع الحيوية إلى الأسواق الصاعدة والمساعدة في الحد من انعدام الأمن الغذائي.

مساندة الشركات الناشئة

في الأسواق الصعبة

يبني رواد الأعمال الذين يتحلون بروح المخاطرة شركات جديدة مزدهرة تقوم بخلق فرص عمل وتعزيز الابتكار وتحفيز التنافسية. لكن الطريق يمكن أن يكون وعراً. إذ يعانون في أحوال كثيرة من قلة الدعم الذي يحتاجون إليه في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، أو غيابه بالمرة كما هو الحال في البلدان الأقل دخلاً.

وتساعد المؤسسة في سد هذه الفجوة من خلال حزمة متكاملة من الخدمات الاستثمارية والاستشارية تُسمَّى برنامج المؤسسة لتحفيز الشركات الناشئة والذي يغطي كامل احتياجات الشركات الجديدة الواعدة. وتساعد المؤسسة، في إطار نموذج عملها المبتكر، في بناء منظومات الشركات الناشئة من خلال الاستثمار في أدوات الدعم في المراحل الأولى مثل حاضنات ومُسرِّعات الأعمال وصناديق التمويل التأسيسي، وكذلك صناديق رأس المال المُخاطر التي تأخذ بعد ذلك حصصاً بقيم تتراوح بين 50 ألف و500 ألف دولار في أسهم رأس المال للشركات الناشئة.

الصورة: يستثمر برنامج المؤسسة لتحفيز الشركات الناشئة في المشروعات القائمة على التكنولوجيا مثل توترز، وهي خدمة توصيل تربط التجار المحليين بأكثر من 500 ألف عميل في لبنان والعراق. وتقوم توترز بتوصيل الأغذية والبقالة والسلع المُيسّرة عند الطلب من منتجات أكثر من 4 آلاف منشأة صغيرة ومتوسطة شريكة. وهي تمثل أول استثمار للمؤسسة في رأس المال المُخاطر في لبنان والعراق.

وقد دعمت المبادرة، منذ إطلاقها في عام 2016، أكثر من 2800 رائد أعمال في 24 بلداً من خلال 19 صندوقاً. واستطاعت الشركات التي حصلت على الدعم من برنامج تحفيز الشركات الناشئة تعبئة تمويل لاحق بقيمة 4.5 مليارات دولار من الغير، أي ما يعادل 86 ضعف مبلغ الاستثمارات الأصلية للمؤسسة.

وأحد الأمثلة هو مُسرِّعة الأعمال "فلات 6 لابز" المصرية المتعامِلة مع المؤسسة والتي قدَّمت دعماً مبكراً لصيدلية "شفاء" التي تعمل في السوق المحلية عبر الإنترنت وتديرها نساء. وقد عبأت منذ ذلك الحين تمويلاً بأكثر من 3.6 ملايين دولار لتوسيع الشراكات مع ألف صيدلية وتقديم الخدمات لما يبلغ 7.5 ملايين مستخدم يستفيدون من إعادة صرف الوصفات الطبية تلقائياً، والتذكير بالجرعات، وإمكانية استشارة صيدلي يتحدث العربية في أي وقت.

منظومة ريادة الأعمال

يغطي برنامج المؤسسة لتحفيز الشركات الناشئة مختلف مراحل هذه الشركات، حيث يقوم ببناء المكوِّنات الرئيسية لبيئة النمو:

حاضنات الأعمال

تشجِّع الشركات الوليدة خلال مراحل نموها الأولى حتى تمتلك الموارد المالية والبشرية والمادية اللازمة للعمل بمفردها.

مُسرِّعات الأعمال

تساعد الشركات الناشئة على زيادة نمو معدلها وتحصل على حصة ملكية جزئية في الشركات التي تشارك في برامج مكثفة ومحدودة المدة.

صناديق التمويل التأسيسي

تستثمر مقابل حصة أولية في الأسهم أو حصة في الأرباح، وغالباً ما يُنظَر إلى دعمها على أنه خطوة رئيسية أولى في مساعدة الشركات الناشئة على التحوُّل إلى مؤسسات راسخة الأقدام.

صناديق رأس المال المُخاطر

توفِّر المرحلة التالية من الاستثمار للشركات الناشئة ومنشآت الأعمال الصغيرة التي تمتلك مقومات النمو على المدى الطويل، وغالباً ما تقدِّم الخبرة الفنية أو الإدارية وكذلك الاستثمار.

المبادرات التكميلية للمؤسسة

الصورة: تساعد مبادرة "She Wins Arabia" (المرأة العربية تفوز)، التي أطلقتها المؤسسة وتجري محاكاتها الآن في أفريقيا، الشركات الناشئة التي تقودها نساء في مختلف بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الحصول على المشورة والتوجيه والتمويل الذي تحتاجه لتحقيق النمو.

منصة تعزيز منظومات رأس المال المُخاطر في أفريقيا/الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وباكستان

للمساعدة في بناء الاقتصاد الرقمي في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى وباكستان، أطلقت المؤسسة منصة جديدة برأسمال قدره 225 مليون دولار في عام 2022 لتدعيم منظومات رأس المال المُخاطر والاستثمار في المراحل الأولى للشركات التي تتصدى للتحديات الإنمائية من خلال الابتكارات التكنولوجية في مجالات المناخ والرعاية الصحية والتعليم والزراعة والتجارة الإلكترونية وغيرها من القطاعات. ويتم دعم المنصة من خلال برنامج التمويل المختلط التابع لنافذة القطاع الخاص في المؤسسة الدولية للتنمية، وذلك للوصول إلى المستثمرين في البلدان منخفضة الدخل والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات.

الشراكة بين فيفا تيك والمؤسسة

تعاونت مُسرِّعة الابتكارات "فيفا تيك" والمؤسسة في استضافة جوائز AfricaTech. وتهدف هذه المبادرة إلى تكريم ودعم الشركات الابتكارية التي تركِّز على أفريقيا والتي تقدِّم حلولاً مبتكرة في قطاعات التكنولوجيا المناخية والتكنولوجيا الصحية والتكنولوجيا المالية. ويأتي تقديم هذه الجوائز، التي دخلت الآن عامها الثاني، في إطار إستراتيجية المؤسسة لتدعيم منظومات التكنولوجيا في الأسواق الصاعدة ومساعدة الشركات الناشئة الابتكارية على التوسُّع.

المرأة الأفريقية تفوز

أطلقت المؤسسة برنامج " المرأة الأفريقية تفوز" في عام 2023 من أجل دعم رائدات الأعمال في مختلف بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. وهذا البرنامج مصمم لإطلاق طاقات وإمكانات مئات الشركات الناشئة المملوكة لنساء من خلال تقديم المشورة والتدريب والتوجيه وتحسين فرص الحصول على التمويل. ويبني البرنامج على نجاح برنامج "المرأة العربية تفوز" الذي أطلقته المؤسسة في عام 2021 والذي قدَّم حتى الآن التدريب لأكثر من 80 من رائدات الأعمال والدعم لما يزيد على 30 صندوقاً ومُسرِّعة للأعمال.

الابتكار

لتعزيز سبل الحصول على الطاقة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

لا تزال أجزاء كبيرة من أفريقيا غير متصلة بخطوط نقل الكهرباء، مما يؤدي إلى إعاقة التنمية وحرمان نحو 600 مليون شخص من الكهرباء. وتمثل الشبكات الصغيرة منارةً للأمل، وهي أنظمة لا مركزية تولِّد وتوفِّر الكهرباء للمجتمعات المحلية بشكل مستقل عن الشبكات الوطنية لنقل الكهرباء.

وتُعد الشبكات الصغيرة وسيلة ميسورة التكلفة ومستدامة لتوسيع نطاق الحصول على الكهرباء. وهي مناسبة بشكل خاص للمناطق النائية كما في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي بها أحد أدنى معدلات الكهربة في العالم، حيث يعيش 70 مليون شخص بدون كهرباء. وتساعد المؤسسة المجتمعات المحلية على الاستفادة من المزايا المأمولة من هذه التكنولوجيا، وذلك باستثمار 10 ملايين دولار في نورو، وهي شركة رائدة في مجال حلول الطاقة الموزَّعة في البلاد.

وسيُمكِّن هذا التمويل، الذي يُعد جزءاً من حزمة تزيد قيمتها على 40 مليون دولار ويشارك فيها عدة مستثمرين آخرين، شركة نورو (تعني "نور" باللغة السواحلية) من بدء العمل فوراً في مشروعات جديدة للطاقة الشمسية في العواصم الإقليمية غوما وكيندو وبونيا بما يخدم نحو 28 ألف أسرة ومنشأة أعمال.

وتستخدم "الشبكات الحضرية" للشركة الخاصة بالمرافق تكنولوجيا وخدمة متطورتين بهدف توفير طاقة متجددة منتظمة على مدار الساعة للمجتمعات المحلية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيمثل تركيب هذه الشبكات في بونيا، حال الانتهاء منه، أكبر مشروع هجين من نوعه للطاقة الشمسية خارج نطاق الشبكة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. ويتم دعم استثمار المؤسسة من خلال تمويل مختلط من البرنامج المشترك بين فنلندا والمؤسسة لمواجهة تغيُّر المناخ، وذلك للمساعدة في تخفيف مخاطر هذه المعاملة.

الصور: تقوم نورو المتعامِلة مع المؤسسة، وهي إحدى الشركات الرائدة في إنشاء الشبكات الصغيرة التي تعمل بالطاقة المتجددة في أفريقيا، بإحداث ثورة في مجال السلامة في غوما بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي السابق، كان غياب مرافق الإنارة الخارجية ومصابيح إنارة الشوارع يشكِّل تهديداً للسكان. لكن تركيب 394 مصباحاً جديداً لإنارة الشوارع قد أدى إلى تحسين مستوى الأمن بشكل كبير. وزاد الآن الشعور بالأمان بين سكان الحي أثناء السير ليلاً بمفردهم بنسبة 39% مع زيادة فرص العمل.

العمل التمهيدي:
إطلاق الفرص للاستثمارات الجديدة

إن أحد أكبر العوائق أمام تنفيذ استثمارات مستدامة للقطاع الخاص في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية هو نقص فرص الاستثمار المُعدَّة جيداً والمجدية من الناحية التجارية.

ولمعالجة هذه الفجوة، قامت المؤسسة بزيادة تركيزها بشكل كبير على العمل لإعداد الأسواق والمشروعات في مرحلة مبكرة. وتساعد هذه الجهود الاستباقية والعملية، التي يُشار إليها بأنشطة "العمل التمهيدي"، في إزالة الحواجز أمام الاستثمار وخلق الفرص لاجتذاب رؤوس الأموال الخاصة حيثما تمس الحاجة إليها. وتؤتي هذه الجهود ثمارها؛ فمشروعات المؤسسة التي يتم دعمها بهذه الأنشطة خلال السنوات الخمس القادمة تتجاوز قيمتها الآن 30 مليار دولار، وهي تعمل على التصدي للتحديات الرئيسية في مجالات المناخ وإمدادات المياه والتحول الرقمي والرعاية الصحية وغيرها.

وساعد العمل التمهيدي على مدى السنوات الأربع الماضية في تمهيد الطريق أمام استثمار المؤسسة في شركة نورو بمساعدتها في إعداد النماذج المالية ودراسات الجدوى وتحديد شركاء جدد. ودعمت جهود تمهيدية مماثلة 47 شركة أخرى مُستثمَر فيها هذا العام، مما أدى إلى نمو كبير في قيمة الاستثمارات السنوية للمؤسسة التي تتم تهيئتها من خلال أنشطة العمل التمهيدي من 1.1 مليار دولار في السنة المالية 2020 إلى 4.4 مليارات دولار في السنة المالية 2023.

وفي حين أنه ليس جميع جهود العمل التمهيدي ستتحول إلى استثمارات للمؤسسة، فإن ما لا يتحول منها إلى استثمارات قد يحفِّز ويدفع جهات أخرى للاستثمار. فهذا العمل هو عمل تجريبي يحتاج إلى موارد كثيرة ويتطلب التحلي بالصبر وتحمُّل المخاطر، لكنه يفتح الأبواب أمام استثمارات جديدة تغيِّر حياة الناس.

الشمول

تراعي المؤسسة في عملها دعم نماذج الأعمال الشاملة للجميع التي تحسِّن سبل كسب العيش وتخلق الفرص للأشخاص الذين في أمس الحاجة إليها.

ويعني ذلك فتح الأبواب لإطلاق فرص الأعمال أمام رائدات الأعمال وخلق الوظائف لمَن هم في قاعدة الهرم الاقتصادي، مثل اللاجئين. وبشكل أعم، يعني ذلك أيضاً توسيع دور القطاع الخاص في البلدان التي تتلقى استثمارات ضئيلة أو تواجه تحديات رئيسية أخرى. وتُعد نماذج الأعمال الشاملة للجميع، أياً كان تعريفها، ضروريةً لتحقيق نمو مستدام وفعّال في الحد من الفقر.

الصورة: في كينيا، ساعدت الجهود المشتركة لمؤسسة التمويل الدولية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في اجتذاب منشآت خاصة، من بينها هذا المخبز، للعمل في منطقة كاكوما كالويبي المُضيفة للاجئين مما ساهم في خلق فرص عمل وتحسين توافر الخدمات للاجئين والمجتمعات المحلية التي تستضيفهم.

حلول القطاع الخاص

للاجئين والمجتمعات المحلية المُضيِفة لهم

وصل عدد النازحين قسراً من ديارهم حول العالم إلى 110 ملايين شخص في عام 2023، وهو رقم قياسي. وتشير التقديرات إلى أن البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل تستضيف ثلاثة من كل أربعة من هؤلاء الأشخاص، وغالباً ما يكون ذلك في مجتمعات محلية تواجه تحديات اجتماعية واقتصادية مماثلة.

وتتطلب هذه الإحصائية القاتمة اعتماد نُهُج مبتكرة لمعالجة أزمة لا تظهر أي مؤشرات على تراجع حدتها. وفي عام 2018، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقاً عالمياً بشأن اللاجئين، وهو إطار تاريخي يدعو إلى زيادة الدعم للنازحين قسراً وكذلك للمجتمعات المحلية التي تستضيفهم. ويتوخى هذا الاتفاق اضطلاع القطاع الخاص بدور ملموس أكبر للمساعدة في تهيئة بيئة تُمكِّن اللاجئين من زيادة الاعتماد على أنفسهم حتى يتمكّنوا من بناء مستقبلهم والمساهمة في المجتمعات المحلية المَضيِفة لهم.

واستجابةً لهذه الدعوة للعمل، أطلقت مؤسسة التمويل الدولية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ديسمبر/كانون الأول 2022 مبادرة مشتركة لخلق الفرص للاجئين والمجتمعات المحلية المستضيفة. وستعمل هذه المبادرة المشتركة على تقديم الدعم التشغيلي لفِرَق المؤسسة والمفوضية وتعزيز تبادل المعارف لتسهيل مشاركة أصحاب المصلحة من القطاع الخاص في المناطق المَضِيفة للاجئين. كما تستفيد من خبرات القطاع الخاص وقدرته على التمويل والابتكار لتحسين الأوضاع المعيشية للنازحين قسراً ومضيفيهم.

ويمكن إحراز تقدُّم كبير في تعزيز النمو والتمكين الاقتصاديين، وذلك من خلال خلق الوظائف وتوفير خدمات ميسورة التكلفة وشاملة للجميع وتمويل مرافق البنية التحتية وتقديم رأس المال لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

ومنذ عام 2016، تعمل المؤسسة والمفوضية معاً على تنفيذ مشروعات في بلدان من بينها البرازيل وكولومبيا وإثيوبيا والعراق والأردن وكينيا ولبنان وأوغندا.

وستستفيد الشراكة الرسمية الجديدة للمؤسسة مع المفوضية من تجارب العمل هذه وستتيح لهما إحداث تأثير ملموس أكبر في دعم الاقتصادات والأسواق المحلية بما يتماشى مع روح الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.

الصورة: أطلقت المؤسسة وبانكاميا، وهو بنك كولومبي للتمويل الأصغر، برنامجاً تجريبياً لمساعدة الفنزويليين في كولومبيا على الاندماج في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وقد أخذت ماريا خوسيه نوغيرا مارتينيز، وهي مهاجرة فنزويلية، قرضاً من بانكاميا لبدء مشروعها.

سندات المساواة بين الجنسين:

تحطيم الحواجز

الصورة: بدأت رائدة الأعمال البرازيلية جوليا موراييس مشروعها الذي تطلق عليه اسم "فلور دي مايو" لتقديم منتجات الرعاية الصحية الطبيعية والشاملة للنساء في مجتمعها المحلي. وتمكنت من تنمية مشروعها والفضل في ذلك يرجع جزئياً إلى حصولها على قرض من بنك إيتاو يونيبانكو.

في قلب البرازيل، كانت صاحبة إحدى المنشآت الصغيرة تمتلك رؤيةً لكنها، مثل الكثيرات من رائدات الأعمال في منطقتها، واجهت عقبات كبيرة في الحصول على رأس المال اللازم. وعلى بُعد آلاف الأميال في إندونيسيا، كانت هناك امرأة أخرى يراودها حلم مشابه وواجهت أيضاً تحديات مماثلة.

وفي عام 2023، رأت هاتان المرأتان وآلاف مثلهما من رائدات الأعمال أن أحلامهن بدأت تتشكَّل، وذلك بفضل عقد شراكة مبتكرة بين المؤسسة واثنين من البنوك التجارية.

ففي البرازيل، دخلت المؤسسة في شراكة مع إيتاو يونيبانكو حيث قامت بالاكتتاب في سند للمساواة بين الجنسين بقيمة 200 مليون دولار. وكان هذا أول سند من هذا النوع يصدره بنك خاص في البرازيل وقد شكَّل نقطة تحوُّل بالنسبة لآلاف النساء. ودعم هذا السند برنامج إقراض إيتاو يونيبانكو لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المملوكة لنساء، ولا سيما في المناطق التي تعاني نقص الخدمات. وبفضل هذا الدعم، تمكَّن رواد الأعمال في مختلف أنحاء البلاد من تأمين التمويل اللازم لتوسيع أنشطة أعمالهم، وتوظيف المزيد من الحرفيين المحليين، والمساهمة في اقتصاداتهم المحلية.

وفي إندونيسيا، شرعت المؤسسة في إبرام اتفاق تاريخي للسندات الاجتماعية والخضراء، بقيمة تصل إلى 500 مليون دولار، مع بنك PT Bank BTPN Tbk. ولم يكن هذا الاستثمار يتعلق فقط بالنمو الأخضر، بل أيضاً بتمكين سيدات الأعمال. وقد شكَّلت الفجوة التمويلية بالنسبة لمنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة في إندونيسيا، والتي تفاقمت حدتها بسبب جائحة كورونا، عقبةً كبيرةً أمام رواد الأعمال وكانت النساء من بين الشرائح الأكثر تضرراً. لكن مع تخصيص نصف حصيلة السندات الاجتماعية الآن لصالح منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المملوكة لنساء، سيتمكَّن الآلاف من رواد الأعمال من تأمين التمويل اللازم لتنمية اقتصاد أكثر مراعاةً للبيئة وأكثر شمولاً.

وتأتي هذه المبادرات في إطار برنامج المؤسسة لتوفير الخدمات المصرفية للنساء الذي يقدِّم حلولاً مالية وخاصة بالأعمال للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تقودها نساء من خلال المؤسسات المالية الشريكة. ومنذ عام 2012، قام هذا البرنامج بتعبئة واستثمار ما يزيد على 4.2 مليارات دولار في المؤسسات المالية، وتحديداً لتمويل منشآت الأعمال هذه من خلال 251 خدمة استثمارية واستشارية في 76 بلداً.

وفي المرحلة المقبلة، ستظل المؤسسة ملتزمةً باستخدام رؤوس أموالها وخبراتها ونفوذها لتهيئة الأسواق وخلق الفرص لرائدات الأعمال. وهي تهدف بذلك إلى بناء مستقبل أفضل ينعم فيه الجميع، بغض النظر عن نوع الجنس، بفرص متكافئة للنجاح.

ومن البرازيل إلى بالي وفي كل ما بينهما من أماكن، تشترك رائدات الأعمال في معايشة التجارب ذاتها. ويعمل دعم المؤسسة المستمر للسندات الاجتماعية على تحويل تجربة المرأة في مجال ريادة الأعمال من معاناة إلى ميدانٍ للفرص.

باكستان:

المساندة في وقت حرج

عندما واجهت باكستان مجموعة من الأزمات العاصفة المتمثلة في وقوع فيضانات كارثية وركود اقتصادي ناتج جزئياً عن أزمة الطاقة العالمية وكذلك عدم الاستقرار السياسي، زادت المؤسسة استثماراتها السنوية في البلاد بأكثر من الضعف لتصل إلى قرابة 1.5 مليار دولار، وهو مستوى قياسي جديد وشهادة على اضطلاع المؤسسة بدورها الاستثماري في مواجهة التقلبات الدورية.

وقد أتى هذا المستوى غير المسبوق من مساندة المؤسسة في وقت تواجه فيه البلاد أسوأ أزمة اقتصادية منذ عقود. وفي خضم تراجع احتياطيات باكستان من النقد الأجنبي، تحتاج الشركات إلى العملة الصعبة لمزاولة أعمالها في القطاع الصناعي وقطاع الصناعات التحويلية. لكن قدرة البنوك التجارية على إقراض القطاع الخاص انخفضت وسط حالة عدم اليقين السائدة على نطاق أوسع.

وقدَّمت المؤسسة شريان حياة من خلال تمويل قصير الأجل ارتفع بأكثر من 80% في هذه السنة المالية. وشملت استثمارات المؤسسة إطلاق برنامج رائد لتسهيلات المشاركة في تحمُّل مخاطر سلاسل الإمداد من أجل زيادة قدرة المؤسسة على مساندة الجهات المتعاملة معها في القطاعات الرئيسية مثل الصناعات التحويلية المعقدة والمنتجات الموجَّهة للتصدير وكذلك سلاسل القيمة لمنشآت الأعمال الأصغر حجماً.

وتساعد المؤسسة أيضاً في التصدي للتحديات التي تواجهها باكستان من خلال تقديم تمويل طويل الأجل. ففي قطاع الرعاية الصحية، يساعد تمويل المؤسسة لمستشفى خاص في إقليم خيبر بختونخوا على تحسين فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية عالية الجودة، لا سيما للمرضى منخفضي الدخل. فلا يوجد سوى طبيب واحد لكل 3 آلاف شخص في الإقليم، وهو معدل أقل من ثلث المتوسط الوطني وأدنى بكثير مما هو محدَّد في توصيات منظمة الصحة العالمية. ويستفيد هذا الاستثمار من العمل الاستشاري السابق للمؤسسة الذي ساعد مستشفيات الشمال الغربي على متابعة جودة الرعاية لديها وتحسينها، وتدعيم التخطيط المؤسسي، وتحسين العمليات الداخلية وحوكمة الشركات. ويأتي قرابة 25% من المرضى من أفغانستان المجاورة.

ويتم دعم استثمار المؤسسة في هذا المستشفى من خلال استثمار مشترك من برنامج التمويل المختلط التابع لنافذة القطاع الخاص في المؤسسة الدولية للتنمية. ويعالج الاستثمار المشترك، الذي يأتي في صورة تمويل مُيسَّر مختلط، الفجوة في توافر التمويل طويل الأجل الذي يحتاج إليه المشروع لتحقيق الأثر المتوقَّع.

ويتجلَّى تركيز المؤسسة العالمي على التصدي لآثار تغيُّر المناخ في باكستان أيضا التي لا تتسبب سوى في 0.3% من الانبعاثات العالمية لكنها تتأثر بشكل غير متناسب بالظواهر المناخية بالغة الشدة مثل الفيضانات والأعاصير. وتتطلَّع المؤسسة إلى توسيع نطاق المساندة لإنشاء بنية تحتية مستدامة وقادرة على تحمُّل تغيُّر المناخ، مع القيام أيضاً بمساندة منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتدعيم أسواق رأس المال. وبالإضافة إلى تقديم المساندة المالية، تقدِّم المؤسسة المشورة بشأن عقد شراكات بين الحكومة والقطاع الخاص لتحسين إمدادات المياه والمستشفيات والمطارات في البلاد. ومن خلال هذه المساندة، تم وضع أول إطار من نوعه للاستعانة بجهات خارجية لتسيير المطارات في البلاد.

الصورة: المستشفى العام ومركز بحوث الشمال الغربي في بيشاور بباكستان.

جيمس مورلي
مسؤول استثمار أول،
مؤسسة التمويل الدولية، سنغافورة

"هناك حاجة كبيرة إلى تحسين خدمات الرعاية الصحية في هذه المدينة التي يزيد عدد سكانها على مليوني نسمة وتضم عدداً كبيراً من اللاجئين الأفغان، لكن لا توجد مستشفيات أخرى بهذه الجودة".

في خضم تفشي جائحة كورونا عالمياً، بدأ جيمس مورلي العمل على استثمار للمؤسسة، بقيمة 11 مليون دولار، في توسيع مستشفيين خاصين يخدمان المرضى ذوي الدخل المنخفض في بيشاور بباكستان. ولم يكن السفر ممكناً خلال العامين الأولين. ومع مرور الوقت، بدأت تظهر أزمة عميقة في الاقتصاد الكلي لباكستان مما أدى إلى انخفاض قيمة الروبية الباكستانية بنسبة 50%. وبعد ذلك، أدى استيلاء طالبان على السلطة في أفغانستان المجاورة إلى تدفق سيل من اللاجئين، مما زاد من صعوبة الأوضاع في هذا الإقليم.

لكن بفضل مثابرة الفريق والتزام الجهة المتعامِلة ومساندة المؤسسة التي شملت تقديم تمويل مختلط وخدمات تمهيدية/استشارية، حصلت هذه الجهة على تمويل المؤسسة التحويلي مما زاد من فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية لآلاف الأشخاص في هذه المنطقة الحدودية من البلاد.

الإسكان ميسور التكلفة:

سد الفجوة

يواجه العالم نقصاً هائلاً في الإسكان ميسور التكلفة. فالطلب يفوق العرض بكثير، مما يؤثر على أكثر من مليار شخص. وتقوم المؤسسة بحشد مجموعة أدواتها للتصدي لهذه الأزمة التي اكتسبت طابعاً ملحاً جديداً.

ولننظر إلى بابوا غينيا الجديدة التي تعاني من نقص حاد في المساكن في عاصمتها بورت مورسبي. وتشير التقديرات إلى أن نحو 56% من سكان هذه المدينة سيعيشون في مناطق عشوائية بحلول عام 2030 ما لم تُعالج هذه المشكلة. ويدفع ارتفاع الأسعار ونقص المعروض الناس إلى العيش في ظروف غير آمنة.

وقد وقعت المؤسسة على اتفاقية استشارية مع الحكومة لمعالجة هذا النقص من خلال هيكلة وتنفيذ شراكة بين القطاعين العام والخاص ستساعد في توفير مجموعة متنوعة من المساكن العائلية المكوَّنة من وحدة واحدة، وشقق بأسعار ميسورة. وستساعد المؤسسة الحكومة في إجراء مناقصة مفتوحة وتنافسية لاختيار إحدى شركات التطوير العقاري الخاصة التي تتمتع بخبرة عالية لتتولى تصميم المساكن وتمويلها وبناءها وصيانتها لفترة محددة. ولن يساعد مشروع الإسكان ميسور التكلفة هذا في معالجة نقص الوحدات السكنية والمشكلات المرتبطة بالمناطق العشوائية فحسب، بل سيوفِّر أيضاً رصيداً من المنازل القادرة على تحمُّل تغيُّر المناخ والمُتوافِقة مع مواصفات التصميم الأخضر.

الصورة: وحدات سكنية حضرية جديدة ميسورة التكلفة يجري إنشاؤها في بلدية ماندیني بمنطقة إيليمبي في كوازولو-ناتال بجنوب أفريقيا.

ويُعد امتلاك المسكن واحداً من أهم الطرق التي يتبعها الناس لبناء الثروة ونقلها إلى الجيل التالي. وفي جنوب أفريقيا، تساعد المؤسسة في وضع مزيد من الأشخاص على هذا المسار والذي، فضلاً عن تحسين فرص الحصول على التمويل، يتطلب أحياناً تسوية مشكلات قانونية معقدة عالقة.

وقد قامت الحكومة في جنوب أفريقيا ببناء أكثر من مليون منزل مدعوم للسكان منخفضي الدخل خلال العقود الأخيرة. لكن في كثير من الحالات تسلم الأهالي المنازل دون نقل سندات الملكية إليهم، وهو ما ترك شاغليها غير قادرين قانوناً على بيع العقار أو الاقتراض بضمانه. وقد أدى ذلك إلى تقييد أيدي الأسر الأشد فقراً في البلاد عن التصرُّف في أصول تُقدَّر بنحو 242 مليار راند (قرابة 12 مليار دولار). وبدعم من أمانة الدولة السويسرية للشؤون الاقتصادية، ساعدت الخدمات الاستشارية للمؤسسة بلديتين بالقرب من ديربان على تحديد المالكين الشرعيين ونقل الملكية إليهم بالكامل وضمان عدم تكرار المشكلة.

الصورتان يمينا: سيفندا أموس نكوسي (أعلى اليمين، برفقة ثوبيكا سيلي) ونونهلانهلا مسويلي هما من بين أصحاب المنازل منخفضي الدخل الذين حصلوا الآن على سندات ملكيتها، وذلك بفضل الخدمات الاستشارية التي تقدِّمها المؤسسة وأمانة الدولة السويسرية للشؤون الاقتصادية إلى البلديات في جنوب أفريقيا.

أمينة

خالد الزيات

مسؤولة عمليات أولى،
مؤسسة التمويل الدولية، جوهانسبرغ

"لقد أثرت هذه القصة فيّ على المستوى الشخصي لأني تمكنت من رؤية نتائج مباشرة جداً وملموسة على أرض الواقع تحققت بفضل عملنا".

تقول أمينة خالد الزيات إن المشروع الاستشاري لتسجيل الملكية العقارية في جنوب أفريقيا عرَّفها على المستويات الشعبية الدنيا بشكل أعمق من أي شيء آخر خلال مسيرتها المهنية لدى المؤسسة التي استمرت 15 عاماً. فقد ساعد المشروع بلديتي كوادوكوزا وماندييني الواقعتين بالقرب من ديربان على تحديد مالكي الوحدات السكنية ذوي الدخل المنخفض وتسليمهم سندات الملكية في أيديهم. وتجري الآن مناقشة الدروس المستفادة من هذا المشروع التجريبي على مستوى السياسات لتكرار نجاحه على نطاق أوسع.

القيادة الفكرية وبناء القدرات

يُعد التعاون مع الشركاء لبناء الخبرات وتبادل المعارف جزءاً أساسياً من رسالة المؤسسة.

وبالإضافة إلى مئات المشروعات التي تنفّذها المؤسسة كل عام، فإنها تقوم بإجراء مبادرات بحثية على مستوى المناطق ومحاور التركيز لتقديم توصيات مبنية على الشواهد والأدلة بشأن كيفية مساعدة القطاع الخاص في التصدي لتحديات التنمية الأكثر إلحاحاً. وتساعد هذه الجهود على وضع أجندة أوسع لأنشطة الأعمال والتمويل في بلدان العالم النامية، مما يمهد الطريق لإيجاد حلول جديدة لبناء عالم أكثر استدامة وشمولاً للجميع.

وتعمل المؤسسة أيضاً، من خلال الشراكات، على بناء قدرات القادة في الاقتصادات الصاعدة والنامية لتطوير مهاراتهم ومعارفهم.

الصورة: يساعد تمويل المؤسسة شركة "إم-كوبا" الكينية، التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية، على توسيع نموذج الائتمان المرن لديها، بما يتيح للعملاء إمكانية الحصول على المنتجات الأساسية اليومية عن طريق دفع مُقدَّم صغير يليه دفعات متناهية الصغر تُسدَّد رقمياً.

المؤسسة ومنظمة التجارة العالمية:

تمويل التجارة في أفريقيا

في ذروة تفشي جائحة كورونا، زادت الفجوة في تمويل التجارة من حجم الاضطرابات في حركة نقل البضائع والسلع الحيوية عبر الحدود. ويمثل استئناف التمويل لأنشطة التجارة وزيادة فرص الحصول عليه لتعزيز تدفقات التجارة إحدى أولويات السياسات بالغة الأهمية لدعم آفاق النمو الاقتصادي.

وفي السنة المالية 2023، تعاونت مؤسسة التمويل الدولية ومنظمة التجارة العالمية للوقوف على كيفية توسيع نطاق الحصول على التمويل لأنشطة التجارة في أكبر أربعة اقتصادات في غرب أفريقيا، وهي كوت ديفوار وغانا ونيجيريا والسنغال، التي تواجه نقصاً في هذا التمويل يصل إلى 14 مليار دولار سنوياً.

ووجدت الدراسة الصادرة بعنوان *"تمويل التجارة في غرب أفريقيا"* أن ارتفاع تكلفة منتجات تمويل التجارة الحالية ومحدودية نطاقها في هذه الاقتصادات يحدان بشدة من حركة التجارة فيها. ومن خلال خفض التكاليف وزيادة التمويل المتاح لأنشطة التجارة، تستطيع هذه البلدان تعزيز صادراتها وارداتها بما يصل إلى 26 مليار دولار سنوياً. ومن شأن زيادة إتاحة التمويل لأنشطة التجارة أن تحقق أيضاً منافع اقتصادية كبيرة، وقد أصبح ذلك أحد المحاور الرئيسية التي يركِّز عليها عمل المؤسسة في مختلف أنحاء القارة. وشمل ذلك تنظيم حلقات عمل مشتركة مع منظمة التجارة العالمية لبناء قدرات البنوك ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة واتحادات الصناعات والمسؤولين الحكوميين في رواندا وكوت ديفوار.

وتكملةً لهذه الجهود، أطلقت المؤسسة مبادرة تعافي التجارة وسلاسل الإمداد في أفريقيا في عام 2022 بدعم من نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية. وتقدِّم هذه المبادرة خدمات التمويل وتخفيف المخاطر، من خلال المؤسسات المالية المحلية، إلى مُصدِّري ومستوردي السلع الأساسية في مختلف أنحاء أفريقيا، لا سيما في البلدان الأشد فقراً والهشة والمتأثرة بالصراعات. وقدَّمت المبادرة، في عامها الأول، لسبعة من البنوك تسهيلات لتمويل التجارة بإجمالي 75 مليون دولار في بلدان مثل بوركينا فاصو وبوروندي وغينيا وموريتانيا. وشمل ذلك تقديم تسهيل بقيمة 5 ملايين دولار لإنترنبك بوروندي مع دعمه بخدمات استشارية، وآخر بقيمة 10 ملايين دولار لتعزيز نشاط تمويل التجارة المتنامي لدى البنك الموريتاني للاستثمار في موريتانيا.

نغوزي
أوكونجو-إيويالا
المديرة العامة لمنظمة التجارة العالمية

"لقد ساعدنا تعاوننا مع مؤسسة التمويل الدولية على تحسين فهم ما يحدث لتمويل التجارة في أفريقيا، مما مكَّن المؤسسة من المساعدة في سد الفجوات في هذا التمويل. وأظهرت دراستنا المهمة أن تمويل التجارة مرتفع التكلفة لا يدعم سوى 25% من حجم التجارة في غرب أفريقيا، مما يؤدي إلى تهميش صغار التجار وإبقائهم في المراحل النهائية من الإنتاج".

مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية للطاقة:

زيادة الاستثمار في الطاقة النظيفة

سيؤدي النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية إلى تزايد الطلب على الطاقة على نحو لا تستطيع الحكومات تلبيته بمفردها ما لم تخفِّض النفقات الحيوية الأخرى. ويدعو تقرير مشترك صادر عن مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية للطاقة القطاع الخاص إلى تكثيف جهوده.

ويخلُص التقرير المعنون *"زيادة تمويل القطاع الخاص للطاقة النظيفة في الاقتصادات الصاعدة والنامية"* إلى أنه ستلزم زيادة الاستثمارات السنوية في مجال الطاقة النظيفة في الاقتصادات الصاعدة والنامية بأكثر من ثلاثة أمثال بحلول أوائل ثلاثينيات القرن الحالي والبقاء عند هذه المستويات لمدة 20 عاماً أخرى من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة من الطاقة والتوافق مع الأهداف المتصلة بالمناخ المُحدَّدة في اتفاق باريس.

ويقدِّر التقرير أن نحو 60% من هذا التمويل يتعيَّن أن يسهم به القطاع الخاص، أي ما يصل إلى نحو تريليون دولار سنوياً بحلول ثلاثينيات القرن الحالي مقابل 135 مليار دولار اليوم. ومن المُشجِّع أن هناك حلولاً جديدة للطاقة مراعية للمناخ يجري طرحها في السوق، لكنها تواجه مخاطر التطوير والاستخدام بشكل متفاوت مما قد يؤدي إلى تخلُّف العديد من البلدان عن الركب.

ولكي يقوم القطاع الخاص بدوره، فلابد أن تتوافق مشروعات الطاقة النظيفة مع توقعات المستثمرين فيما يخص المخاطر والعوائد. وفي الوقت الحالي، يمكن أن تكون التكلفة الرأسمالية لمشروع نموذجي للطاقة الشمسية على مستوى المرافق أعلى بنحو ثلاثة أمثال في الاقتصادات الصاعدة منها في الاقتصادات المتقدِّمة، بما يعكس المخاطر الحقيقية والمتصوَّرة على مستوى البلد والقطاع والمشروع. وسيكون لمجموعة البنك الدولي دور فعّال في تخفيف مخاطر المشروعات من خلال التمويل المختلط، وكذلك في تحسين إعداد المشروعات لزيادة الفرص المتاحة.

ويشدد التقرير على أهمية تخفيف المخاطر للمشروعات التي تنطوي على تكنولوجيات أحدث لم يتم بعد التوسُّع فيها ولم تصبح بعد تنافسيةً من حيث التكلفة في العديد من الأسواق مثل تخزين الطاقة في البطاريات، أو طاقة الرياح البحرية، أو تحلية المياه باستخدام الطاقة المتجددة، أو الهيدروجين منخفض الانبعاثات. وسيلزم أيضاً تخفيف المخاطر للمشروعات التي تستخدم تكنولوجيات تقليدية لكنها تقع في أسواق أكثر تعرضاً للمخاطر.

الصورة: مزرعة رياح سيبوك 1 التي تمولها مؤسسة التمويل الدولية في مقاطعة فويفودينا بشمال صربيا.

أسواق رأس المال:

تدريب الجيل القادم من القادة

تقوم الشركات، عند توافر تمويل كاف، بخلق الوظائف التي توفِّر مستويات دخل ثابتة تنتشل الناس من براثن الفقر. وبالإضافة إلى القروض والاستثمارات في الأسهم، تلعب أسواق رأس المال الناضجة دوراً بالغ الأهمية في تمكين أصحاب الأعمال من الحصول على التمويل طويل الأجل بما يتيح لهم تنمية عملياتهم وتوظيف المزيد من الأفراد.

لكن في العديد من البلدان، لا تزال أسواق رأس المال غير متطوِّرة لافتقارها إلى الحد الأدنى من الهيئات التنظيمية المُطلِعة القادرة على تنفيذ الإصلاحات اللازمة لتحديث القطاع المالي وتطوير أسواق رأس المال المحلية. ولهذا السبب، تعاونت مؤسسة التمويل الدولية مع معهد ميلكن في الولايات المتحدة ومؤسسة باريس يوروبليس في فرنسا لتدريب قادة المستقبل في جامعة جورج واشنطن وجامعة باريس دوفين.

ويتطلب النجاح في تطوير أسواق رأس المال امتلاك مهارات قوية في وضع اللوائح المالية وخدمات الوساطة في السوق وتخطيط السياسات. وعلى مدى السنوات السبع الماضية، قام برنامج أسواق رأس المال الذي ترعاه المؤسسة بمعالجة هذه الحاجة من خلال تثقيف المهنيين في منتصف السلم الوظيفي من وزارات المالية، والبنوك المركزية، وأسواق الأوراق المالية، وهيئات أسواق رأس المال. وقد قام البرنامج، منذ إنشائه في عام 2016، بتدريب أكثر من 220 مهنياً في 58 بلداً.

قال باتريك نجوروغ محافظ البنك المركزي الكيني "لقد كان البرنامج بالفعل ذا فائدةٍ كبيرةٍ لبلداننا من خلال إعداد المشاركين ليشكلوا الجيل التالي من المحافظين ووزراء المالية وغيرها من المناصب في بلداننا".

وقال فوساني خوزا من البنك المركزي في إسواتيني وهو أحد خريجي البرنامج "إذا أمكن إتاحة مثل هذه الفرص للعديد من الأشخاص في البلدان النامية، فمن الممكن أن يساعد ذلك في تغيير أفريقيا".

يقضي الطلاب نحو ثمانية أشهر في واشنطن العاصمة أو في باريس، حيث يكملون أولاً برنامج نيل الشهادة في جامعة جورج واشنطن أو درجة الماجستير التنفيذي في جامعة باريس دوفين، مع تلقي دورات حول أساسيات الأسواق المالية وحوكمة الشركات والأنظمة الخاصة بالجهات التنظيمية ومواضيع أخرى. وبعد ذلك يتدربون في بنوك استثمارية أو شركات لإدارة الأصول أو منظمات دولية مثل مجموعة البنك الدولي.

الصورة: حفل تخرُّج الدفعة التاسعة من برنامج أسواق رأس المال الذي ترعاه المؤسسة في مايو/أيار 2023.

الارتقاء إلى مستوى المسؤولية: تأثير أنشطتنا

يشكل قياس نتائج عمل المؤسسة وتقييم فاعليتها أمرين أساسيين لنهجها الإنمائي.

قياس أثر عمليات مؤسسة التمويل الدولية

تمكّن أداة مؤسسة التمويل الدولية لتقييم الأثر، وهي نظام قياس ورصد الأثر المتوقَّع، المؤسسة من تحديد الأثر الإنمائي لكل مشروع استثمار وقياسه وتصنيفه ورصده بشكل أفضل.

ويشكل نظام التقدير المُسبق لنظام قياس ورصد الأثر المتوقَّع، الذي يقيّم الأثر المتوقَّع للمشروع، جزءاً متكاملاً من إجراءات الموافقة على الاستثمارات في المؤسسة، ويتيح إمكانية الموازنة بين اعتبارات الأثر الإنمائي ومجموعة متنوعة من الأهداف الإستراتيجية، منها حجم الاستثمار والعائد المالي والمخاطر وأولويات محاور التركيز.

وبالنسبة للمشروعات الحالية في محفظة المؤسسة، يجري التحوّل من درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقَّع المُسبق إلى درجة للمحفظة في نظام القياس تخضع للمراجعة السنوية. وتقيّم عملية رصد المحفظة في نظام القياس أداء المشروع والمخاطر الكامنة أمام تحقيق الأثر الإنمائي المتوقع باستخدام بيانات النتائج المستقاة من مؤشرات النواتج المحددة. وبمقارنة التغييرات في نتائج المؤشرات بكل من الأهداف المُسبقة والمعايير المرجعية للإطار القطاعي لعمل هذا النظام، يمكننا ربط درجة النظام المُسبقة بتطور درجته للمحفظة وقياس مدى تحقيق الأثر الإنمائي المتوقَّع.

ويساعد نظام قياس ورصد الأثر المتوقَّع على تنفيذ إستراتيجية المؤسسة عن طريق توفير إطار تشغيلي متين يضطلع بما يلي:

- تحسين قدرة المؤسسة على تحديد وتصميم المشروعات التي تعظم أثرها الإنمائي؛
- وضع أهداف وحوافز طموحة؛
- تدعيم قدرة المؤسسة على تحقيق مزيج أمثل من المشروعات التي تحقق أثراً إنمائياً مرتفعاً وعوائد مالية قوية؛
- إتاحة نهج "شامل" لقياس النتائج من خلال ربط التقييمات المُسبقة بوظيفة التعلّم والمساءلة.

ومنذ تطبيق نظام قياس ورصد الأثر المتوقَّع في السنة المالية 2018، أنجز الإطار أكثر من 2300 درجة للأثر المسبق و4400 درجة لأثر مشروعات المحفظة. ويجري باستمرار تنقيحه وتبسيطه لتلبية احتياجات العمل.

درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقَّع

في السنة المالية 2023، قدمت المؤسسة ارتباطات لما يبلغ 243 مشروعاً استثمارياً حصلت على درجات مُسبقة في نظام قياس ورصد الأثر المتوقَّع. ويلخص الجدول أدناه التقديرات التصنيفية على مدار العامين الماضيين.

تصنيفات الاستثمار المُسبقة لنظام قياس ورصد الأثر المتوقَّع للمشروعات التي ارتبطت المؤسسة بها في السنتين الماليتين 2023 و2022

حصة المشروعات

فئات تصنيف نظام قياس ورصد الأثر المتوقَّع	السنة المالية 2023 (243 مشروعاً)	السنة المالية 2022 (225 مشروعاً)
ممتاز	%14	%11
جيد	%68	%61
مُرضٍ	%18	%28
منخفض	%0	%0

تضم محفظة نظام قياس ورصد الأثر المتوقَّع للسنة المالية 2023 ما يبلغ 1130 مشروعاً نشطاً حصلت على درجات مسبقة في نظام القياس. ويلخص الجدول التالي التقديرات التصنيفية على مدار العامين الماضيين.

التقديرات التصنيفية لنظام قياس ورصد الأثر المتوقَّع لمحفظة الاستثمار، السنتان الماليتان 2023 و2022

توزيعات التقديرات التصنيفية

فئات تصنيف نظام قياس ورصد الأثر المتوقَّع	السنة المالية 2023 (1130 مشروعاً)	السنة المالية 2022 (1034 مشروعاً)
ممتاز	%11	%8
جيد	%54	%55
مُرضٍ	%25	%27
منخفض	%10	%10

يمكن الاطلاع على الدرجات التفصيلية لنظام قياس ورصد الأثر المتوقَّع حسب المناطق والصناعات، فضلاً عن نطاق الوصول إلى مجموعة مختارة من الجهات المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية، على الموقع الإلكتروني للتقرير السنوي للمؤسسة.

هذه السنة هي السنة الرابعة التي تنشر فيها المؤسسة درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقَّع لمحفظتها الخاصة بالمشروعات الاستثمارية التي تخضع لإشرافها. وتوفر التغييرات في درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقَّع للمحفظة المعلومات لمديري الاستثمار عن التقدم المحرز في تحقيق النواتج الإنمائية للمشروعات الاستثمارية الجاري تنفيذها. وبلغ متوسط درجة المحفظة في السنة المالية 2023 وفقاً لنظام القياس ما مجموعه 48، في حين بلغ متوسط الدرجة المُسبقة لنظام القياس عند الموافقة على هذه المشروعات نفسها 49، مما يشير إلى أن هذه المشروعات، على مستوى المحفظة، تحقق الأثر الإنمائي المتوقَّع منها بشكل عام في أثناء التنفيذ.

تصنيفات المشروعات الاستشارية: يتم تقييم فاعلية التنمية للمشروعات الاستشارية عند إنجازها. وفي السنة المالية 2023، تأهل 98 مشروعاً استشارياً لإجراء التقييمات اللاحقة، وصُنف 61% منها ذاتياً على أنها ناجحة أو أفضل في معظمها.

تقل معدلات النجاح الإجمالية لمحفظة الخدمات الاستشارية في السنة المالية 2023 مقارنة بالسنة المالية 2022، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى آثار جائحة كورونا والعوامل الخارجية الأخرى، لا سيما في أفريقيا وأوروبا، وكذلك للمشروعات العالمية. وعلى الرغم من انخفاض معدل النجاح العام للمؤسسة، فقد زادت معدلات النجاح في محفظة الخدمات الاستشارية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وتركيا وأفغانستان وباكستان. للمزيد من المعلومات والتفاصيل، يمكن زيارة الموقع الإلكتروني للتقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية.

وضع معايير من أجل الاستثمار المؤثر

منذ إطلاقها في عام 2019، أصبحت **المبادئ التشغيلية لإدارة الأثر** (مبادئ التأثير) المعيار السوقي للمستثمرين المؤثرين. ومن خلال الالتزام بهذه المبادئ، يمكن للمستثمرين المؤثرين المساعدة في ضمان وفاء استثماراتهم بمعيار مرتفع للأثر الاجتماعي والبيئي، وهو ما يمكن أن يُترجم إلى زيادة فاعلية استخدام رأس المال. وقد سجلت مبادئ التأثير، التي ضمت في بدايتها 58 موقِّعاً مؤسِّساً، زيادة كبيرة حيث زاد عدد الموقعين بثلاثة أمثاله ليصل إلى 177. وينتمي الموقعون إلى 39 بلداً ويمثلون أصولاً بقيمة 516 مليار دولار تتركز على الاستثمارات المؤثرة. واستضافت المؤسسة أمانة المبادئ المؤثِّرة حتى أكتوبر/تشرين الأول 2022، عندما نقلنا مسؤوليات استضافتها إلى الشبكة العالمية للاستثمار المؤثِّر.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المؤسسة شريك مؤسس في **المؤشرات المنسقة لعمليات القطاع الخاص.** تعمل مؤسسات التمويل الإنمائي الثماني والعشرون في المجموعة الكاملة للمؤشرات المنسقة لعمليات القطاع الخاص على تطوير مقاييس على مستوى القطاعات والقطاعات الفرعية يمكن أن تستفيد منها الأطراف الموقعة على مبادئ التأثير والعاملون في مجال الاستثمار المؤثِّر الأوسع نطاقاً. وفي العام الماضي، قامت شراكة المؤشرات بتنقيح المقاييس الخاصة بالصناعات الزراعية والصحة والتعليم، وأعدت مؤشرات جديدة في مجالات مواضيعية تزداد أهميتها مثل التكنولوجيات الإحلالية وجودة الوظائف. وتضطلع منصة المؤشرات بدور رئيسي في ضمان إتاحة أفضل الممارسات في مجال المقاييس لرصد الأثر الإنمائي على نطاق واسع لمؤسسات التمويل الإنمائي غير الشريكة. وتهدف المنصة أيضاً إلى تعزيز ثقافة تبادل المعرفة والدروس المستفادة، بما في ذلك تبادل المعارف بشأن أنظمة إدارة الأثر، ونظريات التغيير، وتحديد الفجوات في الشواهد، وتنسيق نماذج جمع البيانات.

المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

تسهم عمليات مؤسسة التمويل الدولية في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة من خلال استثماراتها المباشرة وخدماتها الاستشارية. ويمثل الهدفان 1 و10 من أهداف التنمية المستدامة جزءاً لا يتجزأ من الصلاحيات المنوطة بالمؤسسة وهما يتوافقان تماماً مع هدفي مجموعة البنك الدولي: "القضاء على الفقر" و"الحد من أوجه عدم المساواة". وعلى مستوى القطاعات الإستراتيجية، تشجع المؤسسة المشروعات في قطاعات البنية التحتية والزراعة والشمول المالي والصحة والتعليم - بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة أرقام 2 و3 و4 و6 و7 و9.

وتدخل المؤسسة في شراكات نشطة مع مستثمرين من القطاع الخاص لتعبئة مصادر تمويل جديدة – بما يتماشى مع الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة. وتواصل المؤسسة جهودها لتعزيز خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي، والمساواة بين الجنسين، وتنمية المدن، والاستدامة البيئية والاجتماعية، والتكيف مع تغيّر المناخ والحد من آثاره - بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة أرقام 8 و5 و11 و12 و13 على التوالي. ويجري تسليط الضوء على مساهمات الجهات المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في لوحة المؤسسة لمتابعة بيانات تلك الأهداف على موقعها الإلكتروني.

وقد وضعت المؤسسة، بالتعاون مع مؤسسات التمويل الإنمائي الأخرى الشريكة في مبادرة المؤشرات المنسقة لعمليات القطاع الخاص، منهجية مشتركة لمواءمة مساهمات مؤسسات التمويل الإنمائي مع أهداف التنمية المستدامة، وهي متاحة للاستخدام على نطاق أوسع من جانب المستثمرين المؤثرين والشركات من القطاع الخاص. يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات على الموقع: https://indicators.ifipartnership.org/dashboard/.

الدروس المستفادة من برامج البحوث وأدوات التحليل والتقييمات الذاتية

تستخدم مؤسسة التمويل الدولية مزيجاً من البحوث وأدوات تحليل البيانات والتقييمات الذاتية لسد الفجوات المعرفية وتقديم حلول آنية للجهات المتعاملة معها وموظفيها في مجال العمليات. وتسفر هذه الرؤى والأفكار القيمة عن دروس مهمة تسترشد بها المؤسسة في عملها مع الجهات الجديدة المتعاملة معها. وفيما يلي أبرز الأمثلة من السنة المالية 2023:

- **تقييم أثر مشروع الأغذية المحسّنة المحدودة في أفريقيا (Africa Improved Foods Limited) في رواندا:** أتمت المؤسسة تقييماً للأثر استغرق ست سنوات لمشروع الأغذية المحسنة المحدودة في أفريقيا في السنة المالية 2023، وذلك باستخدام تصميم شبه تجريبي قائم على أسلوب مضاهاة الاختلاف في الاختلافات (matched difference-in-difference) لتقييم أثر المشروع على سبل كسب عيش المزارعين. وجرى استخدام التمويل المقدم لحساب المؤسسة الخاص والتمويل الميسر المختلط المُقدم من نافذة القطاع الخاص التابعة للبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي في تمويل إنشاء وتشغيل مصنع بطاقة قدرها 45 ألف طن متري لإنتاج بسكويت الحبوب المقوَّاة للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية والأمهات المرضعات لمكافحة سوء التغذية المزمن. ووجد التقييم آثاراً إيجابية عند مجموعة التجربة بشأن إنتاج الذرة، ومعدل الفقر، ودخل الأسرة من الماشية، وملكية الأسرة لأصول غير زراعية. وتمثل هذه الآثار فروقاً إيجابية ذات دلالة إحصائية عن تلك الخاصة بمجموعة المقارنة، حيث شهدت مجموعة التجربة زيادة أعلى بواقع 1.5 إلى مرتين في إنتاج زراعة الذرة ومبيعاتها وإيراداتها وكذلك الإيرادات الزراعية. وانخفض احتمال العيش تحت خط الفقر الدولي البالغ 2.15 دولار للفرد في اليوم بنسبة 4.7 نقاط مئوية لأفراد مجموعة التجربة الذين يوردون منتجاتهم للمشروع لأكثر من ثلاث سنوات. وخلص تقييم سابق للمشروع إلى أنه خلال فترة التنبؤ من 2016 إلى 2031، كان من المتوقع أن يحقق المشروع منافع إضافية صافية للاقتصاد الرواندي بقيمة 758 مليون دولار، 70% منها (532 مليون دولار) هي قيمة مضافة للعمالة، معظمها من خلال تحسّن إنتاجية العمل على جانب المستهلكين من حيث تراجع معدلات سوء التغذية والتقزم.

- **تأثير مرافق البنية التحتية المشتركة للاتصالات السلكية واللاسلكية على الربط الرقمي والشمول الرقمي:** وجدت ورقة العمل هذه التي نُشرت بالتعاون مع كلية تولوز للاقتصاد، باستخدام بيانات من 150 بلداً على مدى أكثر من 12 عاماً، أن البنية التحتية المشتركة للاتصالات السلكية واللاسلكية أدت إلى خفض تكاليف الإنترنت عبر الهاتف المحمول وجعلها في المتناول وزيادة انتشار استخدامها بين النساء والأسر الريفية. ولا يزال عدد غير المشتركين في الإنترنت كبيراً على الرغم من تزايد التركيز على المنافسة في البنية التحتية. وتبحث هذه الورقة في تأثير البنية التحتية المشتركة للاتصالات على الربط الرقمي والشمول الرقمي باستخدام مجموعة بيانات جديدة حول عمليات المشاركة في أبراج الهاتف المحمول بين عامي 2008 و2020، أي قيام شركات مستقلة بالاستحواذ على أبراج من مشغلي شبكات الهاتف المحمول ليتم تأجيرها لجميع المشغلين. وتشير التقديرات القائمة على أسلوب الاختلاف في الاختلافات (difference-in-differences)، في ضوء اختلاف توقيت التجربة، إلى أن هذه العمليات قد أدت إلى انخفاض كبير في سعر الاتصال بالهاتف المحمول، فضلاً عن زيادة توافر خدمات الإنترنت عبر الهاتف المحمول وانتشار استخدامها، خاصة بين الأسر الريفية والنساء. وتشير نتائجنا إلى أن زيادة حدة المنافسة من خلال تقليل تركّز السوق كانت فيما يبدو المحرك الرئيسي لهذه النتائج.

- **تأثير الإصلاحات القانونية على سوق الدفع الإلكتروني في بنغلاديش:** أجرت مؤسسة التمويل الدولية تحليلاً لتقييم مساهمة قانوني الدفع الإلكتروني (قانون أنظمة الدفع والتسوية وقانون تحويل الأموال الإلكترونية في بنغلاديش في عام 2014)، بدعم من صندوق تحسين مناخ الاستثمار في بنغلاديش، في تطوير سوق الدفع الإلكتروني في البلاد. وتأتي الإصلاحات التي تساندها المؤسسة في إطار حزمة أكبر حجماً لمجموعة البنك الدولي. ووجد التحليل أن القانونين اللذين ساندتهما المؤسسة قد أسهما بشكل مباشر في ترخيص 13 شركة تجارية للتكنولوجيا المالية ووضع إطار لحماية المستهلك، وهو إطار ضروري لتهيئة البيئة المناسبة لنمو المدفوعات الإلكترونية. ويخلص التحليل أيضاً إلى أن إصدار هذين القانونين كان شرطاً ضرورياً ولكنه غير كاف لتطور السوق، كما وجد أن عدد المعاملات المتعلقة بأدوات الدفع الإلكتروني الثلاث (بطاقات الدفع، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والخدمات المالية عبر الهاتف المحمول) قد سجل زيادة كبيرة بمرور الوقت. وكان عدد معاملات الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول أكبر بنحو 10 مرات من المعاملات باستخدام البطاقات و100 مرة من المعاملات المصرفية عبر الإنترنت في عام 2021. وزاد استخدام تكنولوجيات الدفع الإلكتروني بشكل كبير خلال جائحة كورونا. وتعد بنغلاديش رائدة على مستوى المنطقة في مجال الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، لكنها متأخرة في مجال الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والإنترنت. ومع ذلك، فإن استمرار نمو المدفوعات الإلكترونية مرهون بالإصلاحات المتعلقة بتنظيم المنافسة في السوق، وتعزيز الدراية بالأدوات المالية، وزيادة التوعية.

- **مسح استقصائي للمؤسسات المالية عن إدارة آثار تغيّر المناخ:** سعى هذا المسح إلى تقييم قدرات المؤسسات المالية ومدى استعدادها لإدارة المخاطر والفرص المتصلة بتغيّر المناخ، والتحديات الرئيسية التي تواجهها في تحقيق التوافق مع أهداف اتفاق باريس. وطُلب من مائة وسبع وسبعين مؤسسة مالية متعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية في 73 من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تقديم بيانات عن مستوى استعدادها في أربعة مجالات، وهي: الإستراتيجية والحوكمة، والمخاطر، والتمويل، وإعداد التقارير والإفصاح. وأشارت نتائج المسح الاستقصائي إلى انتشار الوعي بمخاطر المناخ على نطاق واسع، لكن قلة البيانات اللازمة للاسترشاد بها في اتخاذ القرارات، وعدم كفاية القوانين، ونقص التمويل تحول دون اتخاذها المزيد من الإجراءات. ويرى نحو ثلث المشاركين في المسح الاستقصائي أن التمويل المناخي يمثل أولوية، لكن رغبتهم المتزايدة في توسيع نطاق محافظ مشروعاتهم الخضراء يصطدم بعدة عقبات، منها انخفاض أو عدم كفاية طلب العملاء على التمويل المناخي جنباً إلى جنب مع محدودية توافر التمويل الأطول أجلاً واتساع نطاق منتجات التمويل المناخي. وكشف المسح الاستقصائي أنه على الرغم من أن نحو نسبة لا تتجاوز ثلث المشاركين قد اعتمدوا ثلاث توصيات أو أكثر من التوصيات الإحدى عشرة التي أصدرتها فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ، فمن المتوقع أن تصل النسبة إلى 76% في العامين المقبلين. وتشكل نتائج المسح الاستقصائي عنصراً قيماً في تحديد المجالات ذات الأولوية التي يمكن أن يكون فيها لزيادة الدعم من مؤسسات التمويل الإنمائي أكبر الأثر.

الاستدامة

لطالما اضطلعت المؤسسة بدور القيادة في تحديد شكل السياق البيئي والاجتماعي والمتعلق بحوكمة الشركات، بدءاً من الاضطلاع بدور رائد في تنفيذ الإجراءات الوقائية للاستدامة للقطاع الخاص إلى إرساء ممارسات صارمة لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة. ويرتكز إطار الاستدامة ومنهجية حوكمة الشركات على نهج المؤسسة الخاص بإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة، حيث يرسيان أساساً متيناً لتنمية أعمال المؤسسة على نحو مستدام، وكذلك لبناء قدرات المتعاملين معها، والقطاع الخاص، وقادة الصناعة في المستقبل.

وقد واصلت مؤسسة التمويل الدولية التحلي بروح الابتكار مع المضي قدماً في تنفيذ أجندة الاستدامة العالمية. وسواء أكانت المؤسسة تفتح آفاقاً جديدة باستخدام أدوات رقمية ترصد أثر المشروعات بمزيد من الكفاءة أم تقيم شراكات لتناول القضايا المستجدة للممارسات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة، فإنها تضطلع حالياً بدور تحفيزي في وضع معايير لنمو القطاع الخاص وتوجيه التمويل لإنشاء أسواق أكثر استدامة.

المؤسسة بوصفها جهة معنية بوضع المعايير

تقع معايير أداء المؤسسة في صميم إطار الاستدامة الخاص بها، وتحدد تلك المعايير كيفية تجنب الجهات المتعاملة مع المؤسسة للمخاطر البيئية والاجتماعية والتخفيف من حدتها وإدارتها. وعلى مدى عقدين تقريباً، كانت معايير أداء المؤسسة بمثابة معيار مرجعي عالمي. وقد اعتمدت 139 مؤسسة مالية في 39 بلداً مبادئ التعادل (Equator Principles) التي تقوم على هذه المعايير. ويعتمد عدد متزايد من المؤسسات المالية وأطر الاستدامة الأخرى معايير الأداء الخاصة بالمؤسسة أو يتأثر بها.

تمثل المبادئ التوجيهية لمجموعة البنك الدولي بشأن البيئة والصحة والسلامة الوثائق الفنية المرجعية للممارسات الدولية الجيدة في الصناعات للمؤسسات المالية والشركات والعاملين في هذا المجال في جميع أنحاء العالم. وبالتعاون الوثيق مع البنك الدولي والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، بدأنا تجديد وتحديث المبادئ التوجيهية لتعكس الممارسات الدولية الجيدة في الصناعات الحالية، بما في ذلك المبادئ التوجيهية المعززة بشأن إدارة قضايا المناخ والمجتمعات المحلية والصحة والسلامة المهنيتين. ومن المتوقع أن يتم نشر المبادئ التوجيهية الجديدة بشأن البيئة والصحة والسلامة المتعلقة بالمطارات، ونقل وتوزيع الكهرباء، ومنشآت الرعاية الصحية للتشاور مع الجمهور العام في السنة المالية 2024.

تتوقف الأعمال المستدامة على دمج اعتبارات حوكمة الشركات في عملية اتخاذ القرار. وتواصل المؤسسة وضع معايير قياسية جديدة لحوكمة الشركات، بما في ذلك في المجالات الآخذة في التطور مثل حوكمة المناخ وإعداد التقارير المناخية. واستناداً إلى منهجية المؤسسة الخاصة بحوكمة الشركات، أطلقت المؤسسة مصفوفة تطور أداء حوكمة المناخ ونشرة إرشادية لمساعدة مجالس الإدارة في تحديد المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ والإشراف عليها.

بناء القدرات

من خلال خدماتنا الاستشارية البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة، نساند الجهات المتعاملة معنا والسوق الأوسع نطاقاً في التعامل مع التحديات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة. وفي السنة المالية 2023، ساندت المؤسسة 94 جهة متعاملة معها في 32 بلداً في تحسين ممارساتها ونهجها البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة. كما نواصل العمل على تطوير منافع عامة مفتوحة المصدر (غير مشفرة) بشأن أفضل الممارسات المتعلقة بقضايا الاستدامة. ونشرنا أدوات ومنتجات معرفية جديدة، مثل النشرة الإرشادية ودراسات حالات لتعزيز الفهم بشأن التعامل مع مخاطر العنف والتحرش القائمين على النوع الاجتماعي، وسلسلة من دراسات الحالات عن القيادات النسائية في الأسواق الهشة بعنوان "التحلي بالجرأة - دراسات حالات عن قيادة الأعمال النسائية في سيراليون وليبريا". وتحظى مواردنا البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة بتقدير الجهات المتعاملة معنا والسوق الأوسع نطاقاً، حيث كان هناك أكثر من مليون مشاهدة للصفحة و300 ألف عملية تنزيل للوثائق في السنة المالية 2023.

وتساعد المؤسسة الشركات على بناء القدرات لترجمة الالتزامات المتعلقة بالاستدامة إلى قرارات مالية عملية يمكن قياسها. وفي السنة المالية 2023، أعدنا إطلاق الموقع الإلكتروني لمبادرة (المؤسسات المالية: الموارد والحلول والأدوات) الذي يزود المؤسسات المالية بالمعلومات والأدوات اللازمة لفهم المخاطر البيئية والاجتماعية وإدارتها وتعريف المستخدمين بفرص التمويل المستدامة. وخلال السنة المالية الماضية، سجل الموقع الإلكتروني للمبادرة أكثر من 200 ألف زيارة، وكانت غالبية المستخدمين في الأسواق الصاعدة.

ودخلت المؤسسة في شراكة مع مشروع الإفصاح عن الانبعاثات الكربونية، وهو مؤسسة غير ربحية تركز على أنظمة الإفصاح البيئي، لدراسة أكثر من 100 ممارسة من ممارسات الإفصاح. ويسلط التقرير، الذي أُعد بالتشاور مع مبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة، الضوء على أمثلة عملية لوضع قوانين متميزة لتعبئة تدفقات رأس المال الخاص لصالح الحلول المستدامة.

تواصل المؤسسة أيضاً تدعيم قدرات موظفيها المعنيين بالشؤون البيئية والاجتماعية، حيث أطلقت في أغسطس/آب 2022 البرنامج المهني للتعلم والاعتماد بهدف الحفاظ على أعلى مستويات الكفاءة في إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية. وقدم البرنامج أكثر من 120 ساعة من التدريب لنحو 80 أخصائياً في الشؤون البيئية والاجتماعية بالمؤسسة. وتواصل حالياً دراسة كيفية إتاحة عناصر هذا البرنامج لأخصائيي الشؤون البيئية والاجتماعية خارج المؤسسة.

أدوات مبتكرة

تواصل مؤسسة التمويل الدولية بحث كيف يمكن للتكنولوجيا والأدوات الرقمية أن تساعدا في رصد الآثار البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة وتعزيزها. ويستخدم أخصائيو المؤسسة أداة تحليل الممارسات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة باستخدام التعلم الآلي التي يطلق عليها اسم " مالينا " (MALENA) لمتابعة إجراءات العناية الواجبة بشأن هذه الممارسات، ورصد أداء المحفظة، واستخلاص الرؤى والأفكار المتعمقة. ومالينا منصة تعمل بنظام الذكاء الاصطناعي تستنبط رؤى وأفكاراً قيمة من البيانات غير المهيكلة للجوانب البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة على نطاق واسع، مما يتيح إجراء تحليل سريع للبيانات وزيادة الإنتاجية. وتجري المؤسسة حالياً اختباراً تجريبياً لنسخة خارجية من مالينا من خلال العمل مع مؤسسات متنوعة. وفي مايو/أيار 2023، اختار المركز الدولي لأبحاث الذكاء الاصطناعي، للعام الثاني على التوالي، مالينا ضمن أفضل مائة مشروع على مستوى العالم يساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهذا العام، تقدمت مالينا فئتين عن العام السابق، من "واعدة" إلى "متميزة"، وجاء ترتيبها ضمن أفضل 10 مشروعات.

وتعمل المؤسسة أيضاً على الاستفادة من قوة الأدوات الرقمية من خلال تطوير أداة تقييم مستوى الاستدامة، التي صُممت لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة على نحو منظم ومتسق وتحقيق أوجه كفاءة العمليات من خلال المساعدة في تركيز الجهود والموارد على إدارة المخاطر الجوهرية البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة. وبعد اختبار تجريبي ناجح، يجري الآن تعميم أداة تقييم مستوى الاستدامة على جميع مشروعات المؤسسة، بما في ذلك أنشطة الأعمال ومشروعات المحافظ الجديدة.

الاستفادة من الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات لتحقيق نتائج أفضل

يتزايد الاهتمام حالياً بالاستفادة من الذكاء الاصطناعي لاستخلاص رؤى وأفكار قيمة بشأن الأداء البيئي والاجتماعي والمتعلق بالحوكمة للشركات والمشروعات، بل للبلدان كذلك. ويقوم أكثر من 80% من أكبر الشركات في العالم من حيث الإيرادات بالإبلاغ عن جوانب الاستدامة في أعمالها، وتكشف 90% من الشركات المدرجة على مؤشر ستاندرد آند بورز 500 عن البيانات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة. وتقوم وكالات التصنيف الائتماني - التي صنفت الشركات في السابق على أساس أدائها المالي فقط - بإضافة مقاييس الممارسات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة إلى منتجاتها وخدماتها، في حين تظهر الآن شركات تصنيف جديدة متخصصة في تصنيفات الممارسات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة.

وقد أنشأت الأمم المتحدة مبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة التي تشجع التواصل والربط الشبكي والبحث فيما بين الأطراف المعنية في أسواق رأس المال. وتعكف الأجهزة التنظيمية على وضع معايير بهدف زيادة شفافية منهجيات تصنيف الجوانب البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة، وهو ما من شأنه أن يسهل على غير المتخصصين فهم مجموعات البيانات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة ومقارنتها. وكانت الجوانب البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة أحد الاعتبارات الرئيسية في كل استثمار على حدة من بين أكثر من 30 مليار دولار ارتبطت المؤسسة بتقديمها لشركات عاملة في اقتصادات الأسواق الصاعدة على مدار العام الماضي.

وبدعم من كل من برنامج الخدمات الاستشارية المعنية بمناخ الاستثمار والدانمرك وجمهورية كوريا، بدأت المؤسسة في إنشاء أداتها الخاصة وأطلقت عليها اسم مالينا في عام 2019 لتكون وسيلة مبتكرة لاستخدام الذكاء الاصطناعي للمساعدة في رسم خريطة للسياق البيئي والاجتماعي والمتعلق بالحوكمة في الأسواق الصاعدة. وقام خبراء المؤسسة المعنيون بالجوانب البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة بتدريب مالينا على تحليل اللغة المستخدمة في الوثائق بطريقة من شأنها استخلاص رؤى وأفكار قيمة أكثر فائدة في هذا الشأن. وكما نعلم، فإن اللغة البشرية بطبيعتها معقدة ودقيقة. وفهم سياق ما هو مكتوب مفتاح فهم المعنى المقصود - ومنع وقوع أخطاء في التفسير.

ومنذ إطلاقها في عام 2022، قامت مالينا بتحليل أكثر من 246 ألف وثيقة داخلية للمؤسسة ووثائق عامة - بما في ذلك تقييمات أثر ومقالات إخبارية وتقارير عن الاستدامة - تعود إلى عقود مضت وتغطي أكثر من 10 آلاف مشروع في 186 بلداً. ويمثل عنصر السرعة إحدى نقاط القوة الكبيرة لمالينا: فهي تقرأ 19 ألف جملة في دقيقة واحدة. وبعد قراءة الوثائق وبحثها، تنشئ مالينا لوحات متابعة بشأن الأداء البيئي والاجتماعي والمتعلق بالحوكمة. ويمكن أن تكون لوحات البيانات هذه مصدراً مرجعياً مفيداً لخبراء المؤسسة في المجالات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة أثناء قيامهم بإجراء تقييمات المخاطر الخاصة بهم.

ومع تزايد الطلب على البيانات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة بشكل كبير، بما في ذلك في الأسواق الصاعدة التي تعاني في الغالب من نقص هذه البيانات، تلعب أدوات الذكاء الاصطناعي مثل مالينا دوراً مهماً في تحسين جودة البيانات. ويمكنها مساعدة المستثمرين على تحقيق أهدافهم البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة بطرق مبتكرة.

الشراكات

لتوسيع نطاق عملها وتغطيتها، تدخل مؤسسة التمويل الدولية في شراكات مع الشبكات والمنظمات الرائدة المعنية بالممارسات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة. وفي السنة المالية 2023، وبالتعاون مع مبادرة الأمم المتحدة لأسواق الأوراق المالية المستدامة ومشروع الإفصاح عن الكربون، قدمت المؤسسة دورات تدريبية بشأن فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ. واستفاد من هذه الدورات 20 ألف مشارك في 60 سوقاً مع انضمام 12 ألف مشارك من بلدان الأسواق الصاعدة.

وفي إطار الشراكة مع رابطة مبادئ التعادل، نشرت المؤسسة تقريراً يتناول بالفحص الروابط بين معايير الأداء الخاصة بالمؤسسة، والمبادئ التوجيهية لمجموعة البنك الدولي بشأن البيئة والصحة والسلامة، وتصنيف الاتحاد الأوروبي الصادر بعنوان "عدم إلحاق ضرر كبير" ومعايير الحد الأدنى من الضمانات. وقد وجد هذا البحث أن معايير الأداء والمبادئ التوجيهية بشأن البيئة والصحة والسلامة تشكل إطاراً مرجعياً موثوقاً لتقييم مدى توافق نشاط الشركات مع تصنيف الاتحاد الأوروبي ومعايير الحد الأدنى من الضمانات لاستيفاء شروط الاستدامة البيئية. ويسهم هذا البحث في الأهداف العالمية الرامية إلى تحقيق قابلية التشغيل البيني والمواءمة بين اللوائح التنظيمية للتمويل المستدام ومعايير إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، وهو أمر بالغ الأهمية لضمان فاعليتها وتجنب وقوع ظاهرة الغسل الأخضر (تضليل المستهلكين حول الممارسات البيئية).

واستمرت المؤسسة في الاضطلاع بدور السكرتارية والشريك المعرفي لشبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدامة، وهي منصة عالمية لتبادل المعارف وبناء القدرات للأجهزة التنظيمية المالية واتحادات الصناعات من الأسواق الصاعدة. وفي السنة المالية 2023، زاد عدد أعضاء الشبكة إلى 80 مؤسسة عضواً تمثل 63 بلداً من بلدان الأسواق الصاعدة. وفي مايو/أيار 2023، أطلقت الشبكة أدلة توجيهية بشأن وضع خرائط طريق للتمويل المستدام لمساعدة الأعضاء في الانتقال من مرحلة صياغة السياسات إلى مرحلة التنفيذ. ومن خلال الشبكة، قدمت المؤسسة مساهمات فنية لدورة تعليمية جديدة عبر الإنترنت عن تصنيفات التمويل المستدام أعدتها الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، وهي مصدر مهم للأجهزة التنظيمية في تصميم تصنيفات التمويل المستدام وتنفيذها. واستمرت الشبكة في كونها صوت الأسواق الصاعدة في منصات التمويل المستدام العالمية مثل مجموعة عمل التمويل المستدام التابعة لمجموعة العشرين، ومن خلال تقارير مثل الدروس والاعتبارات الناشئة للبنك الدولي لتطبيق مبادئ مجموعة العشرين بشأن نهج المواءمة.

ولإحراز تقدم في الجهود المبذولة لتحديد مخاطر العمل وإدارتها، اتفق المدير المنتدب لمؤسسة التمويل الدولية والمدير العام لمنظمة العمل الدولية على خارطة طريق للشراكة بين المؤسستين في مارس/آذار 2023. وفي إطار خارطة الطريق هذه، تناقش المؤسسة والمنظمة فرص زيادة التعاون والتنسيق بينهما من أجل تقاسم المعارف وتبادلها، وبناء القدرات، وتعزيز الإدارة القوية لمخاطر العمل.

المساءلة والرقابة

لترسيخ مبدأ المساءلة أهمية كبيرة لكل من مؤسسة التمويل الدولية والجهات المتعاملة معها. وقد اتخذت المؤسسة العديد من الإجراءات في السنوات الأخيرة لإتاحة إمكانية أفضل لمعالجة الآثار السلبية التي تشعر بها المجتمعات المحلية. وهذا العام، قمنا بجمع مساهمات ومدخلات من أصحاب المصلحة بشأن النهج المقترح للإجراءات التصحيحية ومبادئ التخارج المسؤول. وجرت المشاورات بشأن النهج المقترح للإجراءات التصحيحية لمؤسسة التمويل الدولية/الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في الفترة من فبراير/شباط إلى أبريل/نيسان 2023، وتضمنت خيارات لأصحاب المصلحة لحضور الاجتماعات بلغات متعددة وفي مناطق زمنية مختلفة، فضلاً عن إتاحة الفرصة لتقديم ملاحظات تقييمية مكتوبة. وتعكف المؤسسة حالياً على تحليل الملاحظات التقييمية التي تلقتها من طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، ومؤسسات التمويل الدولية، والجهات والشركات المتعاملة معها، وآليات المساءلة المستقلة التابعة لبنوك التنمية متعددة الأطراف.

وبالإضافة إلى تعزيز مبدأ المساءلة لديها، تواصل المؤسسة أيضاً مسيرتها نحو زيادة الشفافية، إدراكاً منها أن هذا يمثل أحد أهم الإجراءات التي يمكنها اتخاذها باعتبارها مؤسسة إنمائية للحفاظ على ثقة أصحاب المصلحة وإشراكهم في تطوير حلول جديدة للتحديات الإنمائية المعقدة. وما زلنا نركز على العمل مع الجهات المناظرة لتحقيق قدر أكبر من الاتساق في ممارسات الإفصاح وإعداد التقارير. وفي العام الماضي، تصدرت المؤسسة المرتبة الأولى على مؤشر شفافية مؤسسات التمويل الإنمائي الذي تصدره منظمة "انشر ما تدفع Publish What You Fund"، وهي إحدى منظمات المجتمع المدني. وكان هذا أول مقياس مقارن تصدره المنظمة للشفافية لدى مؤسسات التمويل الإنمائي الرائدة في العالم.

المساءلة

مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيُّد بالأنظمة

يمكن للأشخاص المتضررين من الآثار البيئية والاجتماعية لمشروعات مؤسسة التمويل الدولية أن يعربوا عن شواغلهم ومخاوفهم لمكتب المحقق المستشار لشؤون التقيُّد بالأنظمة، وهو آلية المساءلة المستقلة الخاصة بالمؤسسة. ويهدف التفويض المخول للمكتب، الذي يتبع مجلس المديرين التنفيذيين مباشرة، إلى تسهيل تسوية الشكاوى على نحو عادل وموضوعي وبنّاء، وتعزيز النواتج البيئية والاجتماعية للمشروعات؛ وتشجيع مساءلة المؤسسة أمام الجمهور العام واستخلاص الدروس المستفادة من أجل الارتقاء بمستوى الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسة. وتساعد وظيفة تسوية المنازعات بالمكتب في حل المشكلات القائمة بين الأفراد المتضررين والجهات المتعاملة مع المؤسسة، وذلك باستخدام نهج تعاوني محايد لحل المشكلات. ويجري المكتب من خلال وظيفته لشؤون التقيُّد بالأنظمة مراجعات لمدى تقيُّد المؤسسة بسياساتها البيئية والاجتماعية، ويقيم الأضرار ذات الصلة، ويقدِّم توصيات بالإجراءات العلاجية عند الاقتضاء. ومن خلال وظيفته الاستشارية، فإنه يقدِّم المشورة لتحسين أداء المؤسسة بشأن الاستدامة البيئية والاجتماعية. وفي السنة المالية 2023، عالج المكتب 58 حالة تتعلق بمشروعات للمؤسسة في 29 بلداً. وخلال السنة، تلقى المكتب 12 شكوى جديدة مؤهَّلة، أحيلت اثنتان منها إلى المؤسسة. وأُعيدت شَكويان إضافيتان كانتا قد أحيلتا إلى المؤسسة في السنة المالية 2022 إلى المكتب لتقييمهما في السنة المالية 2023. وأقفل المكتب حالة واحدة بعد التوصل إلى تسوية مبكرة أثناء مرحلة التقييم، وخمس حالات بعد رصد اتفاقات تسوية للمنازعات بين المتضررين من المشروع والجهات المتعاملة مع المؤسسة. وبالإضافة إلى ذلك، أقفل المكتب حالة واحدة بعد إجراء تقييم مُسبق لمدى التقيد بالأنظمة، حيث وجد أنه لا جدوى من إجراء التحقيق، وأقفل حالة واحدة بعد رصد إجراءات المؤسسة استجابةً لنتائج تحقيقه. ويتوافر المزيد من المعلومات على الموقع الإلكتروني لمكتب المحقق المستشار لشؤون التقيُّد بالأنظمة.

مجموعة التقييم المستقلة

مجموعة التقييم المستقلة هي وحدة مستقلة تتبع مباشرة مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي، وتهدف رسالتها إلى تقوية مؤسسات مجموعة البنك الدولي من خلال التقييمات التي يُسترشد بها في وضع الإستراتيجيات والعمل المستقبلي - بحيث تؤدي إلى رفع مستوى فاعلية التنمية. وتتولى مجموعة التقييم المستقلة تقييم نتائج عمليات مؤسسة التمويل الدولية وتقدم توصيات من أجل تحسينها. كما تسهم في عملية التعلّم الداخلي، وذلك من خلال الاسترشاد بها في إعداد التوجهات والسياسات والإجراءات الجديدة، والإستراتيجيات القُطرية والقطاعية. يمكن الاطلاع على المراجعات السنوية التي تجريها مجموعة التقييم المستقلة لنتائج عمل مجموعة البنك الدولي وأدائها، وغير ذلك من التقارير الرئيسية الأخرى على موقع مجموعة التقييم المستقلة على شبكة الإنترنت.

الرقابة

مكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية بمجموعة البنك الدولي

مكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية بمجموعة البنك الدولي هو وحدة مستقلة تتبع رئيس البنك وتحت إشراف مجلس المديرين التنفيذيين. ويزود المكتب جهاز الإدارة العليا ومجلس المديرين التنفيذيين بتأكيدات معقولة بأن الإجراءات الخاصة بإدارة المخاطر ومراقبتها - فضلاً عن نظم حوكمتها بشكل عام - مصممة بصورة ملائمة وتعمل على نحو فاعل. ويساعد عمل المكتب مجموعة البنك الدولي على خدمة البلدان المتعاملة معها بمزيد من الفاعلية. ويجري المكتب عمليات تدقيق وتأكيدات واستعراضات استشارية تغطي جميع المجالات المؤسسية الرئيسية: الإستراتيجية، والعمليات، والتمويل، والوظائف المؤسسية بما في ذلك أنظمة وتطبيقات وإجراءات تكنولوجيا المعلومات. ويزاول المكتب عمله وفقاً لإطار الممارسات المهنية الدولية لمعهد المراجعين الداخليين. ويتعاون المكتب مع وحدات إدارة المخاطر والحوكمة في جهاز الإدارة، وكذلك مع الوحدات المستقلة الأخرى التابعة لمجموعة البنك الدولي والمعنية بالرقابة والمساءلة.

يركز برنامج عمل مكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية بمجموعة البنك الدولي على الأولويات المؤسسية وأولويات أصحاب المصلحة والمخاطر الرئيسية، ويقوم بنحو 30 نشاطاً سنوياً. وشملت الموضوعات الرئيسية في السنة المالية 2023: استمرارية الأعمال، وتضارب المصالح، ومخصصات البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، والاستخدام المبتكر للتكنولوجيا في الإشراف على المشروعات، ونهج مؤسسة التمويل الدولية للعمل التمهيدي، وإدارة أصول الخزانة، وسياسة خصوصية البيانات الشخصية، وحوكمة وأمن المواقع الإلكترونية، وتخطيط القوى العاملة.

ويستخدم مكتب المراجعة الداخلية نموذجاً تنفيذياً مرناً يستند إلى تحليل المخاطر لتعديل تركيزه ليتماشى مع التغيّرات التي طرأت على عمل مجموعة البنك الدولي وهيكل المخاطر. وفي السنة المالية 2023، بدأ المكتب تطبيق برنامج الضمان والمشورة القطري الجديد على أساس تجريبي لتعزيز تغطيته لنظم الحوكمة، وإدارة المخاطر، والضوابط الداخلية للإجراءات المطبقة داخل البلدان. ويراعي البرنامج التطورات الداخلية مثل اللامركزية، وكذلك النتائج والتوصيات المنبثقة عن تقييم الجودة الخارجية لعام 2022 الذي أجراه مكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية. للمزيد من المعلومات عن مكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية، يرجى زيارة الموقع: www.worldbank.org/internalaudit.

نظام العقوبات

نظام العقوبات بمجموعة البنك الدولي هو عملية إدارية متعددة المستويات تهدف إلى التصدي للممارسات القائمة على الاحتيال والفساد والتواطؤ والإكراه والعرقلة من جانب الشركات والأفراد المشاركين في عملياتها.

يعمل **مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة** على كشف الممارسات القائمة على التدليس والفساد وردعها ومنع وقوعها في العمليات التي تمولها مجموعة البنك الدولي، وتلك التي تشمل موظفين في المجموعة والشركات الموردة المتعاقد معها. ويحقق المكتب في مزاعم الاحتيال والفساد والممارسات الأخرى الموجبة للعقاب؛ ويقوم، عند ثبوت الأدلة، بفرض عقوبات على الكيانات الخارجية المعنية، ويقدم نتائجه للاستعانة بها في القرارات المتعلقة بإدارة الموارد البشرية بشأن التدابير التأديبية ضد الموظفين الذين يثبت تورطهم. ويعمل مكتب نائب الرئيس أيضاً على تحديد مخاطر النزاهة ورصدها والحد منها في عمليات مجموعة البنك الدولي. ويستعرض مكتب الامتثال للنزاهة، وهو وحدة مستقلة داخل إدارة النزاهة المؤسسية، مدى امتثال الأفراد والكيانات المشاركة في عملية العقوبات، ويتعاون مع الجهات التي تعمل على استيفاء شروط الإبراء من العقوبات.

في السنة المالية 2023، عقد مكتب نائب رئيس البنك الدولي لشؤون النزاهة المنتدى الخامس للتحالف الدولي لملاحقة الفساد في أبيدجان بكوت ديفوار، حيث دخل في حوار مع العاملين في مجال مكافحة الفساد من مختلف أنحاء العالم بشأن التحديات العالمية، مع التركيز على الرابط بين الفساد والتنمية. وقد استفاد منتدى هذا العام من الجهود الجارية لتدعيم شبكة الجهات الفاعلة في مجال مكافحة الفساد لمواجهة الفساد على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.

يرأس **مكتب الإيقاف والحرمان** رئيس خبراء مكتب الإيقاف والحرمان بالبنك الدولي، وهو يمثل المستوى الأول من الفصل في النزاع في نظام العقوبات بمجموعة البنك الدولي. وتجري تسوية جميع حالات العقوبات التي لا يتم استئنافها أمام مجلس العقوبات بناءً على قرارات رئيس الخبراء، وتتاح ملخصاتها للجمهور.

يتألف **مجلس العقوبات** من سبعة أعضاء جميعهم من خارج مجموعة البنك الدولي. وهو بمثابة متخذ القرار النهائي في جميع حالات العقوبات المطعون عليها، ويصدر قرارات كاملة المُسببات وينشرها للجمهور، وهي قرارات غير قابلة للطعن عليها.

وفي السنة المالية 2023، فرضت مجموعة البنك الدولي عقوبات على 23 شركة وفرداً من خلال قرارات باتة صادرة عن رئيس خبراء مكتب الإيقاف والحرمان بالبنك، ومجلس العقوبات بمجموعة البنك الدولي، واتفاقات التسوية. كما قامت برفع العقوبات عن 17 كياناً وحولت قرارات الحرمان مع الإعفاء المشروط عن كيان واحد إلى عدم حرمان مشروط. وأقرت المجموعة أيضاً تطبيق 44 قرار حرمان مشتركاً صادراً من بنوك تنمية أخرى متعددة الأطراف، وبدورها أقرت هذه البنوك 12 قراراً من قرارات الحرمان التي أصدرتها مجموعة البنك.

للمزيد من المعلومات والاطلاع على نظام العقوبات لدى مجموعة البنك الدولي وتقريره السنوي، يرجى زيارة: www.worldbank.org/integrity.

للإبلاغ عن الاشتباه في حالات احتيال أو فساد في المشروعات التي تمولها مجموعة البنك الدولي، يرجى زيارة: www.worldbank.org/fraudandcorruption.

التنوع والإنصاف والشمول

تسعى مؤسسة التمويل الدولية جاهدة إلى إعداد مكان عمل يتسم بالتنوع والإنصاف واحتواء الجميع، من شأنه أن يُمكِّن جهاز موظفيها ويحتفي بهم وهم يحققون نتائج مؤثرة في تنمية القطاع الخاص. ولا نزال ملتزمين بأولوياتنا الإستراتيجية المتمثلة في تحقيق المساواة بين الجنسين، والمساءلة بالاعتماد على البيانات، والقيادة الشاملة المراعية لآراء الجميع.

يبدأ تعزيز تنوع الأفكار بتتبع بيانات تنوع هيكل موظفينا، والتي تعطي فكرة أعمق عن مجموعة واسعة من خلفيات موظفينا ومهاراتهم وخبراتهم. وحتى 30 يونيو/حزيران 2023، ضمت المؤسسة أكثر من 4300 موظف، بلغت نسبة النساء منهم 54%. ويمثل موظفونا أكثر من 150 جنسية ويعملون في أكثر من 100 بلد ويتحدثون أكثر من 50 لغة.

ولتكوين صورة أكثر دقة عن تمثيل هيكل موظفينا، فإننا نعول على حملتنا المتواصلة التي تحمل اسم "لرأيي قيمة iCount". وتشجع مبادرة "لرأيي قيمة" التي أطلقتها مؤسسة التمويل الدولية موظفيها على الإفصاح طوعاً عن المعلومات المتعلقة بكل من: الجنسية، والأصل العرقي والانتماء الإثني، والتوجُّه الجنسي والهوية الجنسانية، وحالة الإعاقة. وتساعدنا بيانات المبادرة التي نجمعها على أن نفهم بقدر أكبر من الدقة مشاعر موظفي المؤسسة وآراءهم بشأن مكان العمل من حيث التقدم الوظيفي والترقيات والتنقل وهيكل الرواتب والأجور وإدارة الأداء. ونستخدم هذه البيانات لاتخاذ إجراءات موجهة تهدف إلى تحسين خبرات المؤسسة في أماكن العمل.

في السنة المالية 2023، مكنتنا بيانات مبادرة "لرأيي قيمة" من النظر إلى تنوع هيكل جهاز موظفينا من منظور مختلف: العرق والأصل الإثني، والتوجه الجنسي، وحالة الإعاقة.

النهوض بأولوياتنا الإستراتيجية الخاصة بالتنوع والإنصاف والشمول

يمكّن التنوع مؤسسة التمويل الدولية من التفكير بمنظور عالمي والعمل على مستوى محلي في الوقت الذي تعمل فيه على إيجاد حلول مبتكرة وشاملة لتحقيق رسالتها. وإذا نظرنا إلى الوراء في السنة المالية 2023، فإننا فخورون بالنهوض بأولوياتنا الإستراتيجية الثلاث المتعلقة بالتنوع والإنصاف والشمول التي تعكس الاحتياجات المشتركة لعملياتنا العالمية:

1. **القيادة الشاملة** *للجميع هي التزامنا بتهيئة المجال لجميع الموظفين الذين يضطلعون بأدوار إشرافية وتحديد توقعاتهم ليكونوا قدوة يُحتذى بها، وغرس ثقافة مكان عمل قائمة على القيم التي تعزز الشمول والانتماء.*

ومن خلال برامج التعلم والتدريب، نهدف إلى إرساء نماذج لاستخدام التواصل الشامل لتهيئة بيئة عمل داعمة لأفراد مجتمع الميم الموسّع ومؤيديهم. وفي السنة المالية 2024، نتطلع إلى إطلاق مناهج تدريبية إضافية تبرز دور التواصل الشامل في عمليات التوظيف وإدارة الأداء.

2. **المساءلة القائمة على البيانات، التي كان يشار إليها سابقاً بثقافة إدارة الأداء،** *هي التزامنا بتدعيم خضوعنا للمساءلة وجهودنا للإفصاح للجمهور مع توسيع نطاق عملنا القائم على البيانات بما يتجاوز مجرد النوع الاجتماعي.*

وتمثل السنة المالية 2023 نقطة تحول مهمة بإصدار أول تقرير سنوي لنا للجمهور العام عن التنوع والإنصاف والشمول. ووسعنا كذلك نطاق الإفصاح عن التمثيل في جهاز موظفينا بما يتجاوز الجنسية والنوع الاجتماعي ليشمل العرق/الأصل الإثني والتوجه الجنسي وحالة الإعاقة.

وفي السنة المالية 2024، نعتزم إجراء تحليلات أكثر تفصيلاً للبيانات المتعلقة بالعرق والأصل الإثني كي نفهم بقدر أكبر من الدقة مشاعر موظفي المؤسسة وآراءهم بشأن مكان العمل من حيث التقدم الوظيفي والترقيات والتنقل وهيكل الرواتب والأجور وإدارة الأداء.

3. **المساواة بين الجنسين** *هي التزامنا بالبناء على التقدم الذي أحرزناه في مجال المساواة بين الجنسين لتعزيز الإنصاف من أجل التطوير الوظيفي للمرأة في مؤسسة التمويل الدولية.*

في السنة المالية 2023، واصلنا تتبع نسبة النساء في المناصب القيادية. وزادت درجاتنا على مؤشر التوازن بين الجنسين - وهو مقياس نستخدمه لتعزيز وقياس وتتبع التوزيع بين الجنسين عبر الفئات الوظيفية الأربع - من 0.82 في السنة المالية 2018 إلى 0.87 في السنة المالية 2023.

للمزيد من المعلومات عن الخصائص الديموغرافية لجهاز موظفينا وبرامج التوظيف لتهيئة بيئة عمل أكثر تنوعاً وإنصافاً وشمولا، يرجى زيارة: www.ifc.org/en/about/diversity-equity-inclusion.

تقرير المدقّق

طلبت مؤسسة التمويل الدولية من شركة إرنست ويونغ القيام بعملية تأكيد محدودة بشأن مجموعة مختارة من المعلومات غير المالية المفصح عنها في التقرير السنوي. ويرد وصف لطبيعة هذه العملية ونطاقها واستنتاجاتها في تقرير التأكيد المحدود لشركة إرنست أند يونغ، المتاح في التقرير السنوي للمؤسسة على شبكة الإنترنت.

خطاب إلى مجلس المحافظين

طلب مجلس المديرين التنفيذيين بمؤسسة التمويل الدولية إعداد هذا التقرير السنوي وفقاً للنظام الداخلي للمؤسسة. وقد قدم رئيس المؤسسة ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين هذا التقرير، مرفقاً به البيانات (القوائم) المالية المدققة، إلى مجلس المحافظين.

تابعونا

يتيح موقع مؤسسة التمويل الدولية على شبكة الإنترنت www.ifc.org معلومات شاملة عن عملها. ويشمل الموقع معلومات الاتصال بمكاتبها في مختلف أنحاء العالم، والبيانات الصحفية والتحقيقات الصحفية والبيانات الخاصة بقياس النتائج، ووثائق الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالاستثمارات المقترحة، والسياسات والمبادئ التوجيهية الأساسية.

وتتيح النسخة الإلكترونية للتقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية لعام 2023 (www.ifc.org/annualreport) إمكانية تنزيل جميع المواد الواردة في هذا التقرير والترجمات عند توفرها بصيغة PDF.

الموقع الإلكتروني لمؤسسة التمويل الدولية:
ifc.org

التقرير السنوي:
ifc.org/AnnualReport

مؤشر وسائل التواصل الاجتماعي
ifc.org/SocialMediaIndex

فيسبوك:
facebook.com/IFCwbg

تويتر:
twitter.com/IFC_org

لينكيدان:
linkedin.com/company/IFClinkedin

يوتيوب:
youtube.com/c/InternationalFinanceCorporation

انستغرام
/instagram.com/IFC_org

ميديام:
medium.com/@ifc-org

ساوند كلاود:
soundcloud.com/IFC_org

فريق إعداد التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية:

ستيفن شاليتا
مدير عام إدارة الاتصالات والتواصل بمؤسسة التمويل الدولية

جيم روزنبرغ
مدير إدارة الاتصالات المؤسسية بمؤسسة التمويل الدولية

رييبكا بوست
محررة

روب رايت
الكتابة والتصميم والإنتاج

جوليا شمالز
محررة الصور

هانفريد فون هيندنبورغ
الكتابة

كيث ويلر
الكتابة

فيكتوريا سولان
استشارية التحرير

فينيت تياجي
منسق على شبكة الإنترنت

بيرين أكيلديز
محلل اتصالات

ميلاني مايهيو
مسؤولة اتصالات أولى، الإنتاج الإبداعي

جوليا أوليفر
إدارة المخاطر والقضايا المتصلة بالسمعة

برينا لندستروم
الشفافية ورفع التقارير

التصميم:
آديسون
www.addison.com

الطباعة:
ساندي ألكسندر
www.sandyinc.com

الترجمة:
وحدة الترجمة التحريرية والترجمة الفورية التابعة لإدارة الحلول المؤسسية العالمية، مجموعة البنك الدولي

مصادر صور التقرير السنوي:

الغلاف
مكتب البحث والتطوير لشركة Ajax Systems في أوكرانيا

الغلاف الداخلي
Mwarv لحساب مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 3
ميمي دابستاني/البنك الدولي

الصفحة 5
جوديان أندرسون/البنك الدولي

الصفحة 6
مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 7
Djenno Bacvic/مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 8
لينه نغوين لحساب مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 18
Factstory لحساب مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 21
Layepro لحساب مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 22
أولكساندرا شيرجينا لحساب مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 25
Kazi House Productions لحساب مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 26
Abhishek N.Chinnappa/JDOT Productions لحساب مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 28
مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 29
Birom Seck/مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 30
بإذن من Toters

الصفحة 31
PlusFourFour Events لحساب مؤسسة التمويل الدولية

الصفحتان 32-33
الصورتان بإذن من Nuru

الصفحة 34
أميت رامراخا لحساب مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 35
لويس أنخيل وديغو دوسان لحساب مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 36
Daniel Santos/80 Filmes لحساب مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 37
صبا رحمن لحساب مؤسسة التمويل الدولية

الصفحتان 38-39
بلدية مانديني

الصفحة 40
Mwarv لحساب مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 42
Djenno Bacvic/مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 43
الصورة بإذن من معهد ميلكن

الغلاف الخلفي
Layepro لحساب مؤسسة التمويل الدولية

على الغلاف الخلفي: صورة جوية لمصنع متطور لضرب وتعبئة الأرز تقوم ببنائه رائدة الأعمال ماموناتا فيليغدا، وهو يستهدف وضع بوركينا فاصو ضمن قائمة المنتجين الرئيسيين للأرز في المنطقة. ويحصل المشروع على تمويله من بنك كوريس إنترناشونال، وهو إحدى الجهات المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية.

مجموعة البنك الدولي

البنك الدولي IBRD • IDA | مؤسسة التمويل الدولية IFC | الوكالة الدولية لضمان الاستثمار MIGA

مؤسسة التمويل الدولية
2121 Pennsylvania Avenue, NW
Washington, DC 20433 USA
ifc.org